الجمهورية التونسية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

التقرير السنوي للأداء

لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي

لسنة 2023

ماي 2024

الفهـرس

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2023..... 1

ملخص لأهم الانجازات الاستراتيجية للمهمة

نتائج تنفيذ ميزانية المهمة

المحور الثاني: الانجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2023..... 9

برنامج التعليم العالي..... 10

نتائج أداء البرنامج

نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج

برنامج البحث العلمي..... 25

نتائج أداء البرنامج

نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج

برنامج الخدمات الجامعية..... 42

نتائج أداء البرنامج

نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج

برنامج القيادة والمساندة..... 54

نتائج أداء البرنامج

نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج

بطاقة النوع الاجتماعي إنجازات سنة 2023..... 67

المـحـور الأول:

تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2023

1- ملخص لأهم الانجازات الاستراتيجية للمهمة:

تضطلع الجامعة التونسية اليوم بمختلف مكوناتها بدور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عبر إرساء منظومة تعليمية وتكوينية متكاملة ترتقي الى المعايير الدولية من حيث الجودة والفاعلية والإنصاف وتستجيب لمتطلبات السوق وتوجيه البحث العلمي نحو الأولويات الوطنية ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية.

تندرج استراتيجية المهمة ضمن أهداف التنمية المستدامة وخاصة منها الهدف 4: "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" وضمن الاتفاقيات الدولية في مجال التعليم العالي على غرار المعتمدة من طرف المؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو". أما على المستوى الوطني فتندرج، إلى جانب مقتضيات الدستور الذي يضمن حق التعلم للجميع، في إطار مشروع المخطط التنموي 2023-2025 ومشروع اصلاح التعليم العالي والبحث العلمي 2015-2025.

وتنبني الرؤية الاستراتيجية لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي في تونس على تطوير منظومة تكوين متطورة ومبتكرة ذات اشعاع دولي ودور ريادي في التنمية المجتمعية وبحث علمي متميز في خدمة التنمية الذكية والمستدامة وتأمين خدمات أفضل وإحاطة أشمل للطلبة.

في مجال التكوين، واصلت الجامعات التونسية مجهوداتها في تحسين مؤشراتها قصد مواصلة التواجد في التصنيف السنوي المنشور من قبل مجلة **(Times Higher Education)** بالنسبة للجامعات المصنفة والدخول التدريجي في الترتيب للجامعات غير المصنّفة، حيث حافظت (07) جامعات على تواجدها في الترتيب + 1000 في سنة 2023، وتمكنت جامعة تونس المنار من الدخول ضمن الجامعات المرتبة بين 801 و1000 للتصنيف السنوي THE.
كما بلغ عدد برامج التكوين المتحصلة على الاعتماد الأكاديمي من بين البرامج المؤهلة للاعتماد بالمؤسسات الجامعية التونسية 50 برنامجا في سنة 2023، وهي تخص مسارات التكوين الهندسي والطبي.
بالتوازي، تواصل المؤسسات الجامعية (111 مؤسسة) المتحصلة على تمويل في إطار برنامج تحديث التعليم العالي من أجل التشغيلية "Promesse" والمنخرطة في البرامج الخاصة

بالمؤسسات « PAG-DGSE » العمل على استكمال انجاز المشاريع الممولة في هذا الإطار والتي تهدف غالبيتها للحصول على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO9001 أو ISO21001،

كما تم خلال سنة 2023 تحيين "الدليل التونسي لعروض التكوين الجامعي Annuaire Tunisien des Offres de Formations Universitaires" بإدراج عروض التكوين التي تم تأهيلها خلال السنتين الجامعيتين 2023/2022 و2024/2023 حيث يضم حاليا 4641 عرضا تكوينيا (3769 عرضا مؤهلا و872 عرضا انقضت مدة تأهيله).

ويعتبر "الدليل التونسي لعروض التكوين الجامعي" دليلا مرجعيا يحتوي على قائمة مفصلة لمسالك التكوين الجامعي المؤهّلة التي تؤمنها مؤسسات التعليم العالي والبحث في القطاعين العام والخاص. وتشمل القائمة المذكورة كافة مسالك الشهادات الوطنية للإجازة والماجستير والدكتوراه في نظام "أمد" كما تشمل مسالك الشهادات الوطنية خارج نظام "أمد" (الدراسات الطبية، الدراسات الهندسية، الهندسة المعمارية، الباكالوريوس...).

أمّا في مجال تشغيلية خريجي التعليم العالي، فقد شرعت المهمة منذ شهر أوت 2023 في تصور مشروع لتطوير التكوين بشبكة المعاهد العليا للفنون والحرف وتعزيز تشغيلية خريجيها وتحسين جاذبية شهاداتها وذلك بالاعتماد على منهجية تقوم على ملاءمة التكوين مع الاحتياجات الفعلية لسوق الشغل من خلال بناء شراكات فعلية بين الجامعيين والمهنيين في مراحل التصور والتنفيذ والمتابعة والتقييم لكافة عروض التكوين.

ويندرج هذا المشروع في إطار التعاون مع المعهد الفرنسي بتونس، ويهدف أساسا إلى تحديث التكوين بالشبكة التي تضم تسع معاهد عليا للفنون والحرف إلى جانب تطوير كفاءات المدرسين في هندسة التكوين.

في إطار تنفيذ اتفاقية العمل الممضاة يوم الأربعاء 04 أكتوبر 2023 بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومنظمة العمل الدولية، تم اعتماد برنامج **"تعرّف إلى عالم الأعمال"** « Comprendre l’Entreprise CLE » لتدعيم الوحدات الأفقية المتعلقة بكفاءات المبادرة وهو برنامج معتمد حاليا في أكثر من 55 دولة ويهدف أساسا إلى:

- ✓ تنمية الوعي والثقافة بالمؤسسات والعمل الحر كخيار مهني للطلبة
- ✓ تطوير نظرة إيجابية لدى الطلبة للمؤسسات وللعمل الحر
- ✓ توفير المعرفة والخبرات الضرورية المتعلقة بإحداث مؤسسات صغرى خاصة وكيفية إدارتها

- ✓ تطوير المهارات والميزات الريادية وكفاءات المبادرة لدى الطلبة وإعدادهم للعمل بشكل منتج في المؤسسات الصغرى والمتوسطة أو في الوظيفة.

وفي إطار الاتفاقية المشار إليها، تتكفل منظمة العمل الدولية بتكوين المكونين من خلال ورشات تدريب يتم فيها اعتماد منهجية خاصة لتطوير كفاءاتهم واستغلال آليات متابعة وتقييم لضمان جودة التكوين.

أما في إطار التشجيع على بعث شهادات في إطار البناء المشترك، فقد تم خلال السنة الجامعية 2022-2023 تأهيل 15 شهادة إجازة جديدة و17 ماجستير مهني في إطار البناء المشترك.
بصفة متوازية يتواصل العمل على تطوير الإطار القانوني لمراكز المهن وإشهاد الكفاءات.

وفي إطار دعم تميز البحث العلمي وتحسين تأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية تم خلال سنة 2023:

- تدعيم انفتاح منظومة البحث والتجديد وذلك من خلال تعزيز الشراكات وتنويعها وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية حيث تم العمل على توسيع قاعدة الشراكة مع توخي توجّه يعتمد اختيار الشركاء حسب ميزاتهم التفاضلية الدولية في مجالات البحث وحسب الإمكانيات المتاحة لتحقيق نقل التكنولوجيا والحصول على تمويلات لفائدة المنظومة الوطنية للبحث ضمانا لمساهمة أكبر في المجهود الوطني الرامي للرفع من مستوى المنظومة البحثية وتنمية كفاءات مختلف مكوناتها وتعزيز مواردها
- مواصلة دعم الإعلام العلمي والتقني وذلك من خلال مواصلة توفير الموارد الإلكترونية مع العمل على تنويعها
- تشجيع البحوث متعددة الاختصاصات وبين المؤسسات
  - في إطار العمل على بعث مجمعات البحث تم اقتراح محاور بحث تتماشى مع الأولويات الوطنية وتضمن تشاركية واسعة كما تم تحضير طلب ترشحات المتعلقة بهذه المجمعات
- إحداث الوحدات المختصة داخل مراكز البحث حيث تمت مواصلة دعم ومتابعة وتقييم أنشطة مختلف الوحدات المختصة والتشجيع على إحداث وحدات مختصة بمختلف مؤسسات البحث العلمي

- إحداث وحدات التجديد بالجامعات ومراكز البحث: انسجاما مع مخرجات المجالس الوطنية تم الانطلاق في وضع الإطار المنظم لإحداث وحدات التجديد وذلك في إطار مشروع القانون الأفقي لإقتصاد المعرفة
- إحداث المؤسسات المنبثقة عن نتائج البحث حيث تمت مواصلة تقديم الدعم والمساندة لمؤسسات الإفراق العلمي "Spin Offs" المنبثقة من نتائج البحث في اطار مشروع TECHNORIAT الذي ينجز في اطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والذي يهدف إلى تعزيز استغلال نتائج البحث وانشاء مؤسسات تكنولوجية ناشئة من خلال التكنولوجيا المنتجة والمنبثقة عن هياكل ومؤسسات البحث العلمي.

في مجال الخدمات الجامعية، تواصل العمل على تعزيز الإحاطة النفسية للطلبة من خلال استغلال **المنصة الرقمية لخدمات الإحاطة النفسية** التي دعمت عدد المستفيدين بالإحاطة **بـ حوالي** 1528 منتفعا خلال السنة الجامعية 2022-2023.

كما شرع البرنامج بداية من السنة الجامعية 2022-2023، في تشخيص أهم الإشكاليات والعراقيل التي تهم القطاع من منظور النوع الاجتماعي وذلك من خلال تبني جملة من الأنشطة المتعلقة بالأثر الثالث من الخطة الوطنية المعتمدة في هذا الخصوص، وهي "تنفيذ سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل".

وفي هذا الإطار، تم العمل على تحسين نسبة الطالبات المقيمات المنخرطات بمختلف الأندية والأنشطة والتظاهرات الثقافية والرياضية والعلمية وأنشطة ريادة الأعمال وبعث المؤسسات.

كما يتجه البرنامج إلى مزيد إكساب النجاعة والفاعلية بأداء مؤسسات الخدمات الجامعية بالاعتماد على الوسائل الرقمية للاتصال والتواصل وعرض الخدمات والاستفادة منها عن بعد، إلى جانب التكريس التدريجي لنظام الرقابة الداخلية بكل مسارات الخدمات الجامعية لضمان حسن التصرف والتحكم في المخاطر.

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة:

بلغت نفقات المهمة سنة 2023 ما قدرها 2061.615 أ.د بينما بلغت الاعتمادات المرصودة 2153.000 أ.د لتبلغ نسبة الانجاز 95.76%.

بالتدقيق في الفوارق المسجلة بين تقديرات وانجازات 2023 حسب البرامج يلاحظ أن نسب الانجاز لاعتمادات الدفع حسب البرامج تراوحت بين 84.75 % و 101.54%، وقد سجل برنامج الخدمات الجامعية أعلى مستوى لنسب الانجاز

سجلت نسبة استهلاك اعتمادات الدفع المرصودة لنفقات التأجير 94.57% وبلغت 125.12% بالنسبة لنفقات التسيير و101.87% بالنسبة لقسم التدخلات. أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فلم تتجاوز نسبة الانجاز لاعتمادات الدفع المرصودة 83%.

أما فيما يتعلق باعتمادات التعهد فإن نسبة الإنجاز بلغت 96.62%.

وتفسر نسب الإنجاز المسجلة بما يلي:

- تأخر انجاز برنامج الإنتدابات والترقيات لسنة 2023 خاصة في سلك المدرسين الباحثين مما انجر عنه وجود فواضل اعتمادات بقسم التأجير خاصة ببرنامج التعليم العالي
- ارتفاع كلفة الأكلة الجامعية بمؤسسات الخدمات الجامعية وكذلك النفقات الإلزامية للجامعات ومؤسسات الخدمات الجامعية، حيث تمّ تحويل اعتمادات إضافية للغرض من قسم التأجير إلى قسم التسيير لفائدة الجامعات ومؤسسات الخدمات الجامعية.
- تعطل انجاز بعض مشاريع الاستثمار خاصة مشاريع بناء وتوسعة وتهيئة مؤسسات التعليم العالي والبحث نظرا لإعلان عدد من طلبات العروض غير مثمرة وبطء تقدم الأشغال من قبل بعض المقاولين.
- تأخر انطلاق بعض برامج البحث العلمي وتثمين نتائج البحث نظرا لما تتطلبه آجال التقييم الذي يسبق إطلاق البرامج.
- تأخر انجاز بعض مكونات الأقطاب التكنولوجية وخاصة تأخر البنك الأوروبي للاستثمار في معالجة ملف مركز الموارد التكنولوجية بالقطب التكنولوجي بسيدي ثابت وتعطل انطلاق نشاط مركز البحث في علوم النسيج بالمنستير.

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد 1: تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

بيان النفقات		ق م 2023 (1)	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	1 569 670	1 482 484	-85 188	94.57%
	اعتمادات الدفع	1 569 670	1 484 482	-85 188	94.57%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	104 748	131 058	26 310	125.12%
	اعتمادات الدفع	104 748	131 058	26 310	125.12%
نفقات التدخل	اعتمادات التعهد	263 582	268 522	4 940	101.87%
	اعتمادات الدفع	263 582	268 522	4 940	101.87%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	285 994	264 686	-21 308	92.55%
	اعتمادات الدفع	215 000	177 553	-37 447	82.58%
المجموع	اعتمادات التعهد	**2 994 223**	**2 748 148**	**-75 246**	**96,62%**
	اعتمادات الدفع	**2 000 153**	**2 615 061**	**-91 385**	**95.76%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

جدول عدد 2 : تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

البرامج		ق م 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
التعليم العالي	اعتمادات التعهد	1 524 150	1 522 001	-2 149	99,86%
	اعتمادات الدفع	1 499 060	1 419 687	-79 373	94,71%
البحث العلمي	اعتمادات التعهد	230 125	164 152	-65 973	71,33%
	اعتمادات الدفع	183 461	171 165	-12 296	93,30%
الخدمات الجامعية	اعتمادات التعهد	439 307	422 477	-16 830	96,17%
	اعتمادات الدفع	429 067	435 665	6 598	101,54%
القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	30 412	40 119	9 707	131,92%
	اعتمادات الدفع	41 412	35 098	-6 314	84,75%
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	2 223 994	2 148 748	-75 246	96,62%
	اعتمادات الدفع	**2 153 000**	**2 061 615**	**-91 385**	**95,76%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

المحور الثاني

تقديم تنفيذ برامج المهمة

برنـامج "التعليــم العــالــي"

رئيس البرنامج

- السيد الجيلاني اللملومي، المدير العام للتعليم العالي بداية من 10 نوفمبر 2020 إلى 31 ديسمبر 2023.
- السيد سمير بشة، المدير العام للتعليم العالي، بداية من 23 جانفي 2024

1. نتائج أداء برنامج التعليم العالي

تنبني الرؤية الاستراتيجية لمنظومة التعليم العالي على تطوير منظومة تكوين متميزة ومبتكرة وذات إشعاع دولي ودور ريادي في التنمية المجتمعية.

وقد تم ضبط استراتيجية إصلاح قطاع التعليم العالي انطلاقا من تشخيص واقع المنظومة في جميع مستوياتها. وبالنظر إلى مختلف المتدخلين فيها، وبناء على هذا التشخيص، وقع تحديد المحاور الاستراتيجية لبرنامج التعليم العالي والتي تتمحور في النقاط التالية:

- إنتاج المعارف والعلوم ونشرها، وتطوير الكفاءات التطبيقية والمهارات السلوكية وترسيخ ثقافة المبادرة، والإسهام في نحت المواطن والإنسان،

- دعم تشغيلية الطلبة، وتيسير الإدماج المهني للخريجين، وإسداء الخدمات وفقا لحاجيات المجتمع.

وانطلاقا من هذه المحاور الاستراتيجية، وقع تحديد هدفين استراتيجيين للبرنامج وهما:

☒ تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميّز،

☒ تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية.

رغم الصعوبات التي واجهها، تمكن البرنامج من تحقيق إنجازات مقبولة مقارنة بالتوقعات لسنة 2023، حيث حافظت (07) جامعات على تواجدها في الترتيب + 1000 ، وتمكنت جامعة وحيدة من الدخول ضمن الجامعات المرتبة بين 801 و1000 للتصنيف السنوي المنشور من قبل مجلة (Times Higher Education). كما شهدت سنة 2023 حصول 5 مؤسسات جامعية جديدة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO9001 أو ISO21001 .

وقد بلغ عدد برامج التكوين المتحصلة على الاعتماد الأكاديمي من بين البرامج المؤهلة للاعتماد بالمؤسسات الجامعية التونسية 50 برنامجا في سنة 2023،

أما في إطار التشجيع على بعث شهادات في إطار البناء المشترك، فقد تم خلال السنة الجامعية 2022-2023 تأهيل 15 شهادة إجازة جديدة و17 ماجستير مهني في إطار البناء المشترك.

كما تجدر الإشارة إلى أن عدد الفاعلين العموميين في البرنامج تَطوَّر بصفة ملحوظة في سنة 2023 (06 فاعلين عموميّين جدد) تبعا لتغيير صبغة 6 جامعات إلى مؤسسات عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية، وقد شارك جميع الفاعلين العموميين، بصفة متفاوتة، في تحقيق أهداف البرنامج وتحسين مؤشرات الأداء الخاصة به، وقد تمكنت جامعة تونس المنار من الدخول ضمن الجامعات المرتبة بين 801 و1000 للتصنيف السنوي THE، وهو ما ساهم في تحقيق نسبة انجاز طيبة للمؤشر

- **<u>الهدف 1.1</u>: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز**

يتمثل هذا الهدف في الرفع من جودة التكوين الجامعي وتوجيهه نحو التميّز وتحسين مردوديته لما في ذلك من انعكاسات إيجابية على تنمية كفاءة الطالب ومهاراته وتحسين القدرة على إدماجه في سوق الشغل.

وشهد الهدف تحقيق تطور إيجابي في نسب الإنجاز الخاصة بمؤشرات الأداء الراجعة إليه بالنظر.

❖ **المؤشر1.1.1: عدد الجامعات المصنفة باعتماد THE (Times Higher Education)**

	وحدة القيس	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 600 الأولى	عدد	0	0	0	0	100%	0	2025
عدد الجامعات المرتبة بين 601 و800	عدد	0	0	0	0	100%	0	2025
عدد الجامعات المرتبة بين 801 و1000	عدد	0	0	0	1	200%	1	2025
عدد الجامعات المرتبة 1000+	عدد	6	8	8	7	87.5%	7	2025

شهدت السنوات الأخيرة دخول تدريجي للجامعات التونسية في التصنيف السنوي لمجلة **(Times Higher Education)** ليصل العدد الجملي للجامعات المصنفة خلال سنة 2023 إلى 8 جامعات. وقد شهدت نسبة الإنجاز الخاصة بالمؤشر تحسنا مقارنة بالتوقعات، حيث سجلنا دخول جامعة تونس المنار ضمن الجامعات المرتبة بين 801 و1000، في حين حافظت 7 جامعات على ترتيب + 1000.

ويعود هذا التحسن في نسب الإنجاز إلى المجهود المبذول من قبل المشرفين على البرنامج في تحسيس الجامعات بأهمية تواجدها في هذا التصنيف واعتماد مقاربة علميّة تمّ اعتمادها من كافة المتدخلين. علما وأن ثقافة التصنيف بدأت تترسخ في العديد من الجامعات مما جعلها تعمل على توجيه وتأطير ومساندة المؤسسات الراجعة إليها بالنظر للمساهمة في تحسين الترتيب والمحافظة عليه.

وتجدر الإشارة أن التواجد في هذا الترتيب في حد ذاته إيجابيّ نظرا لصعوبة المعايير المعتمدة في هذا النوع من التصنيف للجامعات والذي يشمل أربعة مجالات رئيسية وهي التكوين وبيئة التعلّم والبحث والمكانة على المستوى الدولي والابتكار، كما يضمن الحصول على تمويل للمشاريع وزيادة الدعم المادي من جهات متنوعة وتوظيف الخريجين نظرا للسمعة الطيبة للجامعات المصنفة عالميا.

هذا وستسعى الجامعات التونسية المصنفة إلى المحافظة على تواجدها في هذا التصنيف العالمي مع العمل على تحسين ترتيبها للتحصل على مراكز متقدمة.

ودعما لهذا التوجه الاستراتيجي، تم إمضاء اتفاقية (بتاريخ 23-24 أفريل 2024) مع الطرف البريطاني الممثل في سفارة بريطانيا بالتعاون مع British Council تحت عنوان Minutes of the Tunisia-United Kingom 7th joint commission for Higher Education and Scientific Research، وستمكن هذه الاتفاقية الجامعات التونسية من تحسين مراتبها على مستوى العربي والإفريقي والدولي، وقد وضعت الوزارة في هذا السياق برنامج عمل تم تحديد أشغاله ومراحل تنفيذه.

❖ **<u>المؤشر2.1.1:</u> نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001**

وحدة القيس	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	%2.4	%1.46	%19.2	%3.8	%19.8	%28.8	2025

بلغ عدد المؤسسات الجامعية المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO9001 أو ISO21001 ثمانية (08) مؤسسات أي بنسبة تقدر بـ 3.8% من مجموع المؤسسات الجامعية.

وفي ما يلي قائمة في المؤسسات المتحصلة على اعتماد جودة (ISO9001، ISO21001) ساري المفعول خلال سنة 2023:

- المدرسة الوطنية للطب البيطري بسيدي ثابت،
- المعهد العالي لإدارة المؤسسات بقفصة،
- المعهد العالي للبيوتكنولوجيا بباجة،
- المعهد العالي للإعلامية والتصرف بالقيروان،
- المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بسوسة،
- المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بتوزر،
- المعهد الوطني للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا،

- معهد باستور بتونس.

وبلغت نسبة الإنجاز الخاصة بالمؤشر 19.8%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك لطول الإجراءات التي يتطلبها مسار الإشهاد المذكور من جهة وإلى التأخير الحاصل على مستوى الإنجاز المتعلق ببرنامج تحديث التعليم العالي من أجل التشغيلية "Promesse" وخاصة البرامج المنبثقة عنه والتي تعنى بتحسين الجودة بالمؤسسات من جهة أخرى.

علما وأنّ 111 مؤسسة جامعية انخرطت في البرنامج الخاص بتحسين الجودة بالمؤسسات، وغالبية المشاريع الممولة في هذا الإطار تهدف للحصول على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO9001 أو ISO21001، إلا أن التأخير الحاصل على مستوى إنجاز هذه المشاريع أخّر تحقيق الأهداف المنشودة.

وانطلاقا من هذه التجربة الرائدة والقائمة على تحديث التعليم العالي، ستتولى الوزارة دراسة الأسباب الحقيقيّة لهذا التأخير من أجل إيجاد حلول من شأنها أن تحقق تقدما على مستوى التنفيذ. في هذا الإطار، سيتم تدعيم هذه المشاريع على أساس تحديث التعليم العالي من أجل التشغيلية "Promesse" بما فيها التي هي الآن في طور الإنجاز كمشروع GIZ (Deutsche Gesellschft für Internationale Zusammenarbeit) المُمول من طرف الاتحاد الأوروبي والذي من أهدافه دعم وتحسين قطاع التعليم العالي من أجل تحقيق التوازن بين التكوين والتعليم والبحث العلمي حتى تكون مهارات الطالب متناغمة مع متطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

❖ <u>المؤشر3.1.1:</u> نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد

وحدة القيس	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	%4.8	%9.57	%12	%7.96	%66.33	%19.7	2025

يعتبر هذا المؤشر من أهم العناصر التي لها صلة مباشرة بجودة التكوين الجامعي وذلك نظرا لدوره الهام ضمن المعايير الدولية المعتمدة في التقييم الدولي للمؤسسات الجامعية. إلا أنّ نسبة برامج التكوين المتحصلة على الاعتماد الأكاديمي، من بين البرامج المؤهلة للاعتماد بالمؤسسات الجامعية التونسية، لم تمثل سوى 7.96% في سنة 2023 (50 برنامجا من جملة 628 برنامجا مؤهلا للاعتماد)، ممّا يعني أن نسبة الإنجاز الخاصة بالمؤشر لم تتجاوز 66.33%.

وتجدر الإشارة إلى أن التوقعات الخاصة بالمؤشر لم تكن بعيدة على الإنجازات (توقعات 55 برنامج وإنجازات 50 برنامج)، إلا أن ارتفاع عدد برامج التكوين المؤهلة للاعتماد (دولي ومحلي) إلى 628 برنامجا مقارنة بـ 460 برنامجا خلال سنة 2022 ساهم في تراجع نتيجة المؤشر.

ويعود هذا التطور بالأساس إلى حملة التأهيل الواسعة التي قامت بها الإدارة العامة للتجديد الجامعي بعنوان السنة الجامعية 2023/2022 والتي أفرزت تأهيل 372 شهادة جديدة وإعادة تأهيل 747 شهادة.

توزيع مطالب التأهيل حسب نوع المطلب

	نوع الشهادة						
نوع المطلب	إجازة	إجازة بناء مشترك	ماجستير بحث	ماجستير مهني	ماجستير مهني بناء مشترك	دكتوراه	المجموع
إعادة تأهيل			269	417	10	51	**747**
تأهيل	44	15	58	223	17	15	**372**
تعديل	11		8	4			**23**
حذف				2			**2**
المجموع	**55**	**15**	**335**	**646**	**27**	**66**	**1144**

كما أن تفعيل دور لجان الجودة على مستوى المؤسسات الجامعية التي تعنى بالتقييم الداخلي للبرامج البيداغوجية مازال دون المأمول، حيث أنّ هذه اللجان مازالت غير قادرة على القيام بدورها على الوجه المطلوب، بالإضافة إلى ذلك، فإن تأخر تفعيل دور الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي كان له تأثير سلبي في إرساء ثقافة الاعتماد لدى المؤسسات الجامعية.

- **أهم الإشكاليات والصعوبات الخاصة بالهدف**

تم رصد عدد من الإشكاليات والصعوبات التي عاقت دون تحقيق القيمة المنشودة للهدف ونذكر منها خاصة:

- عدم توفر المعطيات الضرورية لدى بعض الجامعات لتمكينها من الانخراط في منظومة الترتيب THE،
- ضعف التأطير والتكوين والمرافقة اللازمة للمؤسسات الجامعية في هذا المجال،
- عدم وجود آليات وأطر تواصل بين مؤسسات التعليم العالي لتثمين وتبادل الخبرات ومشاركة الممارسات الجيّدة في مجال ضمان الجودة،
- طول الإجراءات التي يتطلبها إرساء نظام إدارة الجودة،
- صعوبة الإجراءات وطول المسار المتعلقة بالإشهاد،
- عدم التوصل إلى تركيز مجلس مؤسسة الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي (تم إحداث الوكالة بمقتضى مرسوم عدد 46 لسنة 2022 المؤرخ في 24 جوان 2022)
- صعوبة الإجراءات المتعلقة بالاعتماد في بعض اختصاصات مسارات التكوين على غرار اختصاصات العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الاقتصادية وغيرها (سيقع تفادي هذا الإشكال من خلال الشروط التي ضبطتها الوزارة في الاتفاقيات السابقة الذكر)
- تباين في مستوى جودة التكوين بين المؤسسات الجامعية وبين مسارات التكوين نظرا للفوارق المسجلة على مستوى العديد من العوامل من بينها نسبة التأطير وتوفر هياكل البحث (مخابر، وحدات بحث...) ونوعية المحيط الاجتماعي والاقتصادي المتوفر.

- **التدابير والاجراءات التي يتعين القيام بها لتفادي الإشكاليات وتحقيق الهدف:**

سيسعى البرنامج في الفترة القادمة إلى تحسين المؤشرات الخاصة بالهدف وذلك عبر:

- التحسيس بأهمية ضمان الجودة في تحسين أداء المؤسسات الجامعيّة،
- دعم التأطير والتكوين والمرافقة اللازمتين للمؤسسات الجامعية في هذا المجال لتوضيح الإجراءات التي يتطلبها وضع نظام إدارة الجودة وضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من إطار التدريس والإطار الإداري،
- إحداث آليات تواصل مثل إرساء بوابة معلوماتية وقواعد معلومات تفاعليّة بين مؤسسات التعليم العالي،

- دعم تأطير ومتابعة الجامعات من خلال تنظيم ورشات تحسيسية وتقنية يتم خلالها التركيز على اعتماد طريقة موحدة لكيفية إدراج البيانات المطلوبة من خلال منظومة لجمع البيانات المطلوبة في ترتيب THE مع تبادل الخبرات فيما بينها،
- تفعيل دور لجان الجودة على مستوى المؤسسات الجامعية،
- بصدور الأمر عدد 214 لسنة 2024 المؤرخ في 26 أفريل 2024 والمتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي وطرق تسييرها، ستتولى الوكالة تحديد دوريّة التقييم ومدة الاعتماد في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وذلك بالتنسيق مع وزارة الإشراف وطبقا للأحكام التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل وللمعايير والممارسات الدوليّة. في الأثناء سيتم التسريع في تركيز مجلس مؤسسة الوكالة التي ستتولى، في مرحلة أولى، مهمة تقييم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث وبرامجها التكوينية وتقييم هياكل البحث ومدارس الدكتوراه وكذلك برامج ومشاريع البحث والتجديد، وفي مرحلة ثانية، القيام بمسار الاعتماد لبرامج التكوين.
- تكثيف نشاط الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد ATEA للتعريف بأهميتها ودورها مع ضبط سياسة عملها لتحقيق أهدافها على مدى القريب والمتوسط والبعيد،
- توسيع مجالات التدخل ببعث خلايا داخل المؤسسات الجامعية تعالج الملفات عن قرب وتعاضد المجهودات التي تقوم بها الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد ،
- الانطلاق في القيام بإجراءات الاعتماد في اختصاصات تكوين جديدة على غرار علوم التصرف،
- اتباع سياسة وطنية تعتمد على ترشيد بعث برامج التأهيل وجعلها تتماشى مع متطلبات سوق الشغل، وقد أعدت الوزارة مشروعا في هذا الغرض تحت عنوان "دليل التأهيل المبرمج في إطار منظومة أمد"، وهو الآن في طور تحديد أهدافه وتوجهاته العامة إلى جانب إعداد التشريعات القانونية الخاصة بهذه المشاريع،
- إعادة هيكلة عروض التكوين من خلال تقديم نماذج لمسالك بيداغوجيّة مُحرّكة ومُحوّلة ومؤثرة. وسيقع العمل على هذا التوجه، لا فقط من خلال ترشيد عروض التكوين، بل كذلك من خلال تحسين الكفاءات الوظيفيّة وجودة التكوين لكل متخرج، لتحسين الاندماج في سوق الشغل. في هذا الإطار، سيكون للجامعات الدور الفاعل الأساسي في إعادة صياغة العروض انطلاقا من منهجية علمية تشاركيّة قائمة على هندسة التكوين وانتهاج مقاربات بيداغوجيّة حديثة ترسخ اندماج مؤسساتها في عالم اقتصاد المعرفة،

- مأسسة التكوين البيداغوجي للمدرسين واعتماد مناهج وطرق تدريس متجدّدة من خلال تعزيز البيداغوجيا الرقمية وإعداد الدروس الرقمية التفاعلية،
- إعادة النظر في وحدات التكوين الأفقية لفائدة طلبة الجامعات وتطويرها،
- تطوير منظومة الانتداب والترقية للمدرسين من خلال خلق نوع من الشفافيّة على مستوى التقييم وتحقيق مبدأ تكافئ الفرص لدى المترشحين،
- التركيز، عند فتح خطط الانتداب، على الاختصاصات التي تشكو نقصا في إطار التدريس لا سيما اللغات والفنون والاعلامية وذلك قصد تدعيمها بإطار التدريس الكفء للمحافظة على قيمة الشهائد الجامعية.

– الهدف 2.1 : دعم التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية

يتمثل هذا الهدف في إعداد الطلبة وفقا لحاجيات المجتمع وسوق الشغل وتوفير الأرضية الملائمة لتيسير الإدماج المهني للخريجين.

وشهد الهدف تحقيق تطور في نسبة الإنجاز المتعلقة بالمؤشر الخاص بنسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن في حين أن نسبة إنجاز المؤشر الخاص بنسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية لا يزال دون التطلعات.

❖ **المؤشر1.2.1: نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن**

وحدة القيس	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	%9.9	%10.96	%10.32	%11.05	%107.1	%15.48	2025

بلغت نسبة الإنجاز الخاصة بالمؤشر 107.1% ، وتعد نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن لسنة 2023 مقبولة جدا مقارنة بالتقديرات. حيث بلغ عدد مسارات التكوين المدرجة في هذا الإطار 132 مسارا، في حين أن التوقعات كانت في حدود 120 مسارا، ويعود هذا الفارق الإيجابي بالأساس لإنجاز أدلة مرجعية جديدة مكنت من تطوير نتائج المؤشر.

وتعتبر هذه الأدلة وثائق مرجعية تحتوي وصفا دقيقا وتحليلا لما تتطلبه كل مهنة وتحديدا للمواصفات والمعايير والشروط الضرورية للقيام بها. وهو ما يعتبر أساسيا في بلورة البطاقات البيداغوجية لمحتوى التكوين و إعداد برامج التدريس.

❖ **المؤشر2.2.1: نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية**

وحدة القيس	انجازات 2021	انجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	%11.8	%11.08	%20	%17.56	%87.8	%28	2025

بلغت نسبة الإنجاز الخاصة بالمؤشر 87.8%، وهي نسبة يمكن اعتبارها مقبولة مقارنة بالتقديرات، حيث بلغ عدد الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية 45772 طالبا، ويعتبر هذا العدد من الطلبة مازال دون المأمول حيث لا يمثل إلّا 17.56% من مجموع الطلبة. وهذا يعود أساسا إلى تقلص الاعتمادات المخصصة لدعم الأنشطة الثقافية والرياضية والعلمية وغياب الفضاءات المجهزة والمخصصة للنوادي الثقافية والعلمية والرياضية بالعديد من المؤسسات الجامعية.

كما أن الضغط المسلط على الرزنامة الجامعية، وطول الفترة المخصصة للمراقبة والامتحانات مقارنة بفترات الدراسة العادية، أثر على المساحة المخصصة لهذه الأنشطة.

- أهم الإشكاليات والصعوبات الخاصة بالهدف:

تم رصد عدد من الإشكاليات والصعوبات التي عاقت دون تحقيق القيمة المنشودة للهدف، على غرار:

- ضعف توطين الجامعات في محيطها الجهوي وعدم الملاءمة الفعلية للتكوين مع خصوصية الجهة مع اختلال التوازن بين الجهات وتشتت الخارطة الجامعية،
- تراجع قدرة المؤسسات الاقتصادية على تشغيل حاملي الشهادات العليا بما في ذلك الشهادات التي تهم الاختصاصات الواعدة وذلك نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد،
- صعوبة في تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بتفتح مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على المحيط مما أدى إلى عدم تطور الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي خاصة على مستوى التكوين التطبيقي والتربصات الميدانية،

- نقص في الكفاءات الأفقية للطلبة (اللغات الاجنبية وخاصة منها الإنقليزية، والإعلامية وغيرها من تكنولوجيات المعلومات والاتصال...) وغياب مناهج وبرامج وبيداغوجيا ملائمة لمجالات التربية والثقافة والفنون وتكون قائمة على ثقافة المبادرة،

- نقص في برامج تكوين المكونين في البيداغوجيا الجامعية وخاصة بالنسبة إلى بعض الاختصاصات الدقيقة،

- **التدابير والاجراءات التي يتعين القيام بها لتفادي الإشكاليات وتحقيق الهدف:**

سيسعى البرنامج في الفترة القادمة إلى تحسين المؤشرات الخاصة بالهدف وذلك عبر:

- دعم الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية والأكاديمية والعمل على تطورها بالتنسيق بين مختلف المتدخلين من جامعات ومؤسسات جامعية ودواوين خدمات جامعية ومنظمات وطنية واجتماعية، وذلك عبر تفعيل الاتفاقية الإطارية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الشؤون الثقافيّة،

- التسريع في نسق إعداد الأدلة المرجعية للمهن والكفاءات لتطوير مناهج التكوين بالتنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة، بالإضافة لذلك سيتم العمل على تحسين ملاءمة عروض التكوين مع الحاجيات الفعلية للمحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عبر تفعيل اتفاقيات الشراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية التي ترمي خاصة إلى دعم التواصل بين منظومة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى وبمزيد التنسيق بين مختلف المتدخلين عند إعداد برامج مسارات التكوين،

- دعم وتطوير منظومة التربصات والتكوين بالتداول ومراجعة نظام تقييم الأنشطة التطبيقية، وفي هذا الإطار سيتم تعميم اعتماد ميثاق التربص الإجباري أو التكوين بالتداول الذي سيضبط الإطار العام للتكوين التطبيقي لطلبة التعليم العالي،

- تطوير الدليل المنهجي للبناء المشترك لمسالك التكوين بالاستعانة بخبراء فنيين في المجال ومزيد تكوين الجامعيين في منهجية البناء المشترك والمرافقة الفنية والبيداغوجية إلى جانب تحفيز المهنيين واستقطابهم لإبرام اتفاقيات الشراكة مع المؤسسات الجامعية قصد إرساء مسالك تكوين جديدة بالبناء المشترك،

- تعزيز الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي في مختلف مراحل التكوين. وفي هذا الإطار، سيتم العمل على توفير كل الإمكانيات الضرورية لدعم هذه الشراكة وذلك بتنظيم التظاهرات واللقاءات والأيام المفتوحة بين حاملي الشهادات وأصحاب المؤسسات على المستويين الوطني والجهوي تحفيزا لبعث المشاريع والاستثمار خاصة في المجالات المجددة والواعدة،
- ابتكار آليات لتحفيز إطارات التدريس من الجامعيين على المساهمة في أنشطة الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي،
- مواصلة دعم تركيز وحوكمة مراكز المهن وإشهاد الكفاءات،
- تفعيل مراصد الجامعات ومراجعة حوكمتها،
- العمل على تعميم وتدعيم المواد التعليمية الأفقية المتعلقة بثقافة المبادرة على غرار التصرف في المشاريع ومخططات الأعمال والمبادرة ونماذج الأعمال"Business Model "،
- مواصلة تطوير أنشطة مكملة للتكوين الأساسي (نوادي وتظاهرات ومناظرات وملتقيات ...) داعمة للتكوين في المبادرة،
- دعم تركيز أقطاب الطالب المبادر والعمل على تعميمها على كلّ الجامعات.
- مواصلة توفير التجهيزات الضرورية لممارسة الأنشطة الثقافية داخل الفضاءات الجامعية،
- دعم شبكة الخريجين "Alumni"،
- إدماج مجالات الفنون والثقافة داخل مشاريع التأهيل الجامعي لتصبح أكثر فاعليّة لتشمل جميع طلبة التعليم العالي وفي كل مجالات الاختصاص.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج :

تم رصد اعتمادات دفع جملية لبرنامج التعليم العالي لسنة 2023 قدرها 1499.060 أد وبلغت الاعتمادات المنجزة 1419.687 أد أي بنسبة إنجاز قدرها 94.71 %. حيث بلغت نسبة الإنجاز بالنسبة لنفقات التأجير 94.26 % ونفقات التسيير 126.82 % ونفقات التدخلات 146.38 %. أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فلم تتجاوز نسبة الإنجاز 61.99 % ويرجع ذلك خاصة لبطء الإجراءات الإداريّة بسبب تدخّل عدة مؤسسات وهياكل إداريّة (وزارة أملاك الدولة، وزارة التجهيز والإسكان، وزارة العدل والبلديات...) إلى جانب تشعب التشريعات التي أثقلت العمل الإداري دون تحقيق إنجازات مأمولة، وهي بذلك تستحق المراجعة والتحيين.

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد 3: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

بيان النفقات		تقديرات 2023 ق م التكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	1 368 376	1 289 843	-78 533	94,26%
	اعتمادات الدفع	1 368 376	1 289 843	-78 533	94,26%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	40 791	51 730	10 939	126,82%
	اعتمادات الدفع	40 791	51 730	10 939	126,82%
نفقات التدخل	اعتمادات التعهد	26 533	38 840	12 307	146,38%
	اعتمادات الدفع	26 533	38 840	12 307	146,38%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	88 450	141 588	53 138	160,08%
	اعتمادات الدفع	63 360	39 274	-24 086	61,99%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**1 524 150**	**1 522 001**	**-2 149**	**99,86%**
	اعتمادات الدفع	**1 499 060**	**1 419 687**	**-79 373**	**94,71%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

جدول عدد 4: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (اع الدفع)

بحساب الألف دينار

الأنشطة والبرامج الفرعية	ق م 2023	إنجازات 2023	الفارق	نسبة الإنجاز
مجموع البرنامج الفرعي 1 : قيادة التكوين الجامعي	800 412	753 738	-46 675	94,17%
نـ1: التصرف في الموارد البشرية لإطار التدريس الجامعي	6 552	10 286	3 734	156,99%
نـ2: الموارد البشرية واللوجستية	2 196	1 979	-217	90,12%
نـ3: التجديد الجامعي والتشغيلية	8 185	8 118	-67	99,18%
نـ 4:التقييم والاعتماد وضمان الجودة	1 040	1 019	-21	97,98%
نـ J : البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي	2 550	1 459	-1 091	57,22%
البرنامج الفرعي 4: التكوين والبيداغوجيا في جامعة تونس المنار	155 263	142 980	-12 283	92,09%

البرنامج الفرعي 7: التكوين والبيداغوجيا جامعة سوسة	120 032	113 818	-6 214	94,82%
البرنامج الفرعي 8: التكوين والبيداغوجيا في جامعة المنستير	113 268	108 408	-4 860	95,71%
البرنامج الفرعي 9:التكوين والبيداغوجيا في جامعة القيروان	71 949	67 722	-4 227	94,13%
البرنامج الفرعي B: التكوين والبيداغوجيا في جامعة صفاقس	204 142	195 770	-8 373	95,90%
البرنامج الفرعي C : التكوين والبيداغوجيا في جامعة قابس	106 974	94 374	-12 600	88,22%
البرنامج الفرعي E : جامعة تونس الافتراضية	8 261	7 805	-456	94,48%
البرنامج الفرعي 2: التكوين والبيداغوجيا في جامعة الزيتونة	14 451	14 341	-110	99,24%
البرنامج الفرعي 3: التكوين والبيداغوجيا في جامعة تونس	113 846	110 489	-3 357	97,05%
البرنامج الفرعي 5: التكوين والبيداغوجيا في جامعة قرطاج	194 207	183 950	-10 257	94,72%
البرنامج الفرعي 6: التكوين والبيداغوجيا في جامعة منوبة	97 258	90 660	-6 598	93,22%
البرنامج الفرعي A: التكوين والبيداغوجيا في جامعة جندوبة	57 634	53 704	-3 930	93,18%
البرنامج الفرعي D : التكوين والبيداغوجيا في جامعة قفصة	58 364	49 662	-8 702	85,09%
البرنامج الفرعيF : التكوين والبيداغوجيا في المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية	162 888	163 144	256	100,16%
المجموع العام	**1 499 060**	**1 419 687**	**-79 373**	**94,71%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

تم تسجيل فواضل اعتمادات بقسم التأجير ويعود ذلك للتأخير الحاصل في انجاز برنامج الانتدابات والترقيات نظرا لطول إجراءات انجاز المناظرات، والتأخير في خلاص العرضيين والمتعاقدين.

أما في ما يخص قسم التسيير فقد تجاوزت نسبة الإنجاز 125 % حيث تم اجراء تحويلات لاعتمادات إضافية قدرها 10.049 م د من قسم التأجير لجل الجامعات والمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية وذلك خاصة لتغطية النفقات الإلزامية.

بالنسبة لقسم التدخلات تم تحويل اعتمادات اضافية وقدرها 12.227 م د من قسم التأجير العمومي وذلك أساسا لفائدة التدخلات ذات الصبغة التنموية لفائدة الجامعات ذات الصبغة العلمية والتكنولوجية نظرا لأن اعتمادات الدفع المرسمة لفائدتها غير كافية لمجابهة التعهدات السابقة التي تم ترسيمها بقسم الاستثمار قبل تغيير صبغة الجامعات المعنية.

في حين لم تتجاوز نسبة الإنجاز 62 % بقسم الاستثمار ويعود ذلك لـ:

- طول إجراءات الصفقات العمومية وخاصة اعلان عدد من طلبات العروض غير مثمرة وإعادة طلبات عروض في عدد من مشاريع البناء والتهيئة على غرار معهد الدراسات العليا للتجارة بسوسة، المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بقفصة، المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بالكاف، المعهد العالي للإعلامية بالكاف، المعهد العالي لتقنيات المياه بقابس والمعهد العالي للدراسات القانونية بقابس.

تعطل أشغال عدد من مشاريع البناء والتهيئة بسبب المقاولين المكلفين بالإنجاز على غرار المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت والمعهد العالي للمنظومات الصناعية بقابس

برنامج "البحـث العلمي"

رئيس البرنامج: السيد مراد بالأسود، المدير العام للبحث العلمي

تولى قيادة البرنامج منذ سنة 2022

1. نتائج أداء البرنامج:

تتمثل الرؤية الاستراتيجية للوزارة في جعل منظومة البحث والتجديد دعامة لاقتصاد يتميز بمضامين معرفية وتكنولوجية تواكب المتغيرات وتستجيب للحاجيات المستجدة ولمتطلبات التنمية المستدامة وذلك من خلال الارتقاء بأداء منظومة البحث العلمي إلى مستوى المعايير الدولية للتميز والجودة وتحسين تأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقا من اعتبار قطاع البحث العلمي قطاعا حيويا حيث أصبحت المعرفة من أهم مصادر الثروة والنمو الاقتصادي، فقد تم التركيز على الآليات التي تمكن القطاع من معاضدة المجهود التنموي للبلاد من خلال منظومة بحث وتجديد متميزة ناجعة ومنفتحة تستجيب لأولويات التنمية المستدامة ولاقتصاد المعرفة تسعى أساسا إلى تحقيق:

- دعم تميز البحث العلمي واشعاعه
- تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وعلى اعتبار دقة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي فقد تم تبني خيارات تراعي الإمكانيات المتاحة وترتكز على الاستفادة المثلى من الموارد المتوفرة وعلى إعادة النظر في ترتيب الأولويات والتوجهات الخاصة بقطاع البحث العلمي ليستجيب للرهانات المستجدة والعاجلة للبلاد.

وتعتبر نتائج الأداء للبرنامج إجمالا مرضية بالنسبة للأهداف المرجوة، فبالنسبة للهدف الأول المتعلق بدعم تميز البحث العلمي وإشعاعه فإنه وإن تم تسجيل انخفاض طفيف في عدد المنشورات العلمية بالمجلات المحكمة فإنه قد تمت المحافظة على نفس الجودة.

أما بالنسبة للهدف الثاني المتعلق بتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد تمت المحافظة تقريبا على نفس النسق في ما يتعلق ببراءات الإختراع المنجزة مع

تسجيل ارتفاع في عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، غير أنه لم يتم تسجيل تقدم في ما يتعلق بإحداث مؤسسات ناشئة مجددة.

وقد شارك جميع الفاعلون العموميون وإن بصفة متفاوتة في تحقيق الهدفين المذكورين وذلك بتحسين جودة الإنتاج العلمي لمراكز البحث كل في مجال اختصاصه، وكذلك بالعمل على مزيد التفتح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

الهدف 1.2: دعم تميز البحث العلمي واشعاعه

- **تقديم الهدف**

يعكس الهدف التوجه الإستراتيجي للقطاع المتمثل في ترسيخ التميز في البحث العلمي والتجديد ويتمثل التميز البحثي في إنتاج وإبداع معرفة علمية وتقنية جديدة ذات جودة عالية.

وتعد القدرة على إنتاج المعرفة ذات القيمة والجودة العالية من أهم المعايير المعتمدة لقياس التقدم الحقيقي للدول. ويمثل في هذا الإطار دعم تميز البحث العلمي واشعاعه ضمانا لانخراط تونس في شراكات علمية تعزز وتحسن مخرجات منظومة البحث العلمي بما يؤهلها لمواكبة التغييرات والتطورات التكنولوجية المتسارعة ومسايرة نسقها ويحقق لها التقدم والتنمية.

ولمتابعة مدى النجاح في تحقيق هذا الهدف تتم متابعة تطور حجم الإنتاج العلمي كما يعتمد مؤشر النشر العلمي في المجلات العلمية المختصة ذات الجودة العالية المعروفة لدى هيئات التصنيف الدولية إلى جانب اعتماد مؤشر ترتيب الجامعات حسب التصنيف الدولي URAP وهو ترتيب يمكن من قياس جودة البحوث العلمية للجامعة مقارنة بالجامعات الأخرى.

وتمكن هذه المؤشرات من قياس:

- ديناميكية النشاط البحثي على المستوى الوطني والمجهود المبذول من قبل الباحثين التونسيين،
- جودة وتميز مخرجات البحث،
-تميز ومقروئية الجامعات التونسية.

ويلاحظ أن كل مؤشرات قيس الأداء المتعلقة بهذا الهدف سجلت تقدما ونسبة انجاز هامة.

- **تقديم المؤشرات المتعلقة بهدف دعم تميز البحث العلمي واشعاعه**

المؤشر1.1.2: نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف **Q1** و **Q2**

وحدة القيس	انجازات 2021	انجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	%71.11	%73.48	%73.02	%73.47	%100.6	%74.87	2025

بلغت نسبة إنجاز المؤشر 100.6% بفضل الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة في إطار استراتيجيتها الهادفة إلى دعم تميز وإشعاع البحث العلمي. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف Q1 و Q2 حافظت على استقرارها فقد بلغت 73.48% سنة 2022 مقابل47. 73% سنة 2023.

هذا ويلاحظ أنه تواصل خلال سنة **2023** ارتفاع نسبة المقالات من الصنف **Q1** حيث بلغت **40.50 %** من مجموع المقالات المنشورة في المجلات المصنفة Q1، Q2، Q3 وQ4 مقابل 42 **,35%** سنة **2022** بينما شهد نسق تطور نسبة المقالات من صنف **Q**2 انخفاضا فلم يتجاوز خلال سنة 2022 نسبة **32.29 %** وقد تواصل نسقه التنازلي ليبلغ 31.12% سنة 2023 الأمر الذي يعكس المنحى التصاعدي لنسبة المقالات ذات الجودة العالية Q1 من مجموع المنشورات العلمية بالمجلات المحكمة وهو مؤشر هام على تطور الإنتاج العلمي الوطني المتميز، علما وان إنجازات المؤشر سنة 2023 فاقت التوقعات ويعود ذلك إلى الاستراتيجية المعتمدة من قبل الوزارة المتعلقة خاصة بـــــــــ:

- تحفيز الباحثين على خلق ديناميكية بحثية فعالة وذات إشعاع دولي من خلال آلية منحة التشجيع على الإنتاج العلمي والتي يعتمد إسنادها على مقايس تتعلق بعدد المنشورات) العلمية وجودتها،
- اعتماد مقايس تتعلق بحجم وجودة الإنتاج العلمي في تمويل هياكل البحث ومراكز البحث،
- تطوير الشراكات العلمية حيث بلغت سنة2023 الدولية منها 65.8% اما الوطنية فتقدر بـــــــ 26.9%
- تحسيس الجامعات بأهمية العمل على تحسين جودة الإنتاج العلمي لارتباطه بتقدمها في الترتيب ضمن التصنيفات الدولية وبحصول هياكلها البحثية على التمويلات التنافسية وذلك خاصة من خلال تنظيم أيام وملتقيات حول تصنيف الجامعات،

- تكريس جودة الإنتاج العلمي كمعيار معتمد في شبكات التقييم الخاصة بمناظرات الانتداب او تلك المتعلقة بالتقدم في المسار المهني،

- اعتماد لجان الدكتوراه والتأهيل في قبول ملفات المترشحين على معيار الإنتاج العلمي وجودته.

ورغم تطور هذا المؤشر فإنه يتم العمل على تحسين نسبة النشر في المجلات المحكمة المصنفة ضمن 10% الأولى Publications in Top 10% Journal Percentiles by Cite Score (Percentile) علما وأن هذه النسبة شهدت خلال سنة 2023استقرارا مقارنة بالسنة التي سبقتها حيث بلغت 14%.4 سنة 2023 كما تعمل الوزارة على تحسين نسبة التأثير المرجح للإقتباس (Field-Weighted Citation Impact)والذي بلغ 1.14سنة 2023 مقابل 1.05سنة 2022 وهو مؤشر يعكس مقروئية الإنتاج العلمي وجودته.

المؤشر 2.1.2 نسبة تطورعدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة

وحدة القيس	انجازات 2021	انجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة تطور عدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة	%8.89	%12.34	% 20.92	%-2.73	%95.43	% 5	2025

شهد حجم الإنتاج العلمي تراجعا بنسبة 2.73 % حيث بلغ 10271 منشورا علميا سنة 2023 مقابل 10560سنة 2022 ولم تتحقق التقديرات المتعلقة به حيث كان متوقعا ان يبلغ عدد المنشورات المذكورة 10762.

كما شهد هذا المؤشر تراجعا مقارنة بالتقديرات حيث بلغت نسبة الإنجاز من 118% سنة 2022 إلى 95.43.سنة 2023% و بالعودة إلى النتائج المحققة سواء في جنوب إفريقيا أو في مصر نلاحظ ذات النسق التنازلي فيما يتعلق بحجم ونسبة تطور حجم الإنتاج العلمي.

وتجدر الملاحظة بان عدد اوراق المؤتمرات شهد تطورا حيث لم يتجاوز 1337 سنة 2022 في حين بلغ 1458 في مقابل ذلك تراجع نسق ارتفاع عدد المقالات حيث بلغ 8141 سنة 2022 مقابل 7848 مقال علمي سنة 2023.

وبمكن تفسير تراجع المؤشر بعوامل مختلفة تتمثل خاصة في:

- ✓ التأخر في تفعيل الإجراءات المتعلقة بحوكمة دراسات الدكتوراه والتي من شأنها أن تحقق التميز والجودة وأن تخلق ديناميكية في مجال النشاطات البحثية لتكون أكثر تميزا وإشعاعا كما وكيفا،
- ✓ تقلص عدد الطلبة بمرحلة الدكتوراه خاصة في ميادين العلوم الطبية والصحيحة والهندسية مقابل إرتفاعه في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية،
- ✓ استثناء طلبة الدكتوراه من التمتّع بمنحة التشجيع على الانتاج العلمي،
- ✓ تزايد وتيرة هجرة الباحثين التونسيين بمختلف شرائحهم العمرية،
- ✓ ارتفاع وتيرة إلحاق أساتذة التعليم العالي بالجامعات الأجنبية في إطار التعاون الفني مما أثر على تأطير طلبة الدكتوراه،
- ✓ عدم تصنيف الباحثين التونسيين الملحقين بالجامعات الأجنبية على جامعاتهم الأصلية عند نشر بحوثهم مما يؤثر على مؤشر الإنتاج العلمي لهذه الجامعات

وتجدر الملاحظة بأن التراجع في نتائج المؤشر يعد بسيطا مقارنة بالنتائج الاستثنائية المحققة خلال السنة السابقة وأن الوزارة تواصل تفعيل الإجراءات التحفيزية المتخذة خلال السنوات السابقة وخاصة منها:

- ✓ تحفيز الباحثين خلال اسناد إحداث منحة التشجيع على الإنتاج العلمي والتي يرصد لها 10 م د علما وأن احتسابها وتوزيعها يرتكزان على مقاييس تتعلق بالإنتاج العلمي وجودته وهي ذات المقاييس التي تعتمد في تمويل هياكل البحث وفي شبكات تقييم المناظرات ولجان الدكتوراه والتقدم في المسار المهني
- ✓ تمويل عقود مرحلة ما بعد الدكتوراه التي تستأثر بنسبة55.66 % من الاعتمادات التي تم صرفها لفائدة مدارس الدكتوراه وذلك بتكلفة جملية قدرها 1958.400أد ، بالإضافة إلى دعوة المشرفين على الهياكل ومنسقي مشاريع البحث الممولة في إطار برامج التعاون الدولي إلى تخصيص نسبة من ميزانية المشاريع لانتداب باحثين في مرحلة ما بعد الدكتوراه مساهمة في تحقيق تحسن لحجم وجودة الإنتاج العلمي ويشمل هذا التوجه كذلك برنامج التشجيع على التميز العلمي، .
- ✓ تعزيز الشراكات العلمية سواء الثنائية أو متعددة الأطراف بما يطور من قدرات الباحثين التونسيين ويدعم نشاطهم العلمي،
- ✓ صرف اعتمادات تجاوزت 15 م د للاشتراكات الالكترونية في المجلات العلمية ذات الجودة العالية بما يمكن الباحثين التونسيين من الاطلاع على الأبحاث والنتائج العلمية المستجدة ومن تطوير نشاطهم العلمي وجعله مواكبا للتطورات في المجالات العلمية المختلفة،

بالإضافة إلى هذه العوامل فإن تطور إحداث بوابات ومنصات إلكترونية للبيانات المفتوحة على المستوى الدولي في إطار التوجه نحو العلم المفتوح (Open Science) سيدعم تطوير نسق الإنتاج العلمي.

المؤشر 3.1.2 : ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي

	وحدة القيس	انجازات 2021	انجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد الجامعات المرتبة ضمن ال500 الأولى	عدد	0	0	0	0	-	1	2025
عدد الجامعات المرتبة ضمن ال1000 الأولى	عدد	4	4	4	3	%75	4	
عدد الجامعات المرتبة ضمن ال1500 الأولى	عدد	4	6	8	5	%62.5	8	
عدد الجامعات المرتبة ضمن ال2500 الأولى	عدد	8	8	8	8	%100	8	

جدول في ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي لسنة 2023

الجامعة	2024-2023	الجامعة	2024-2023
تونس المنار	625	سوسة	1457
صفاقس	766	تونس	2267
المنستير	942	قابس	1787
قرطاج	1001	جندوبة	2860
منوبة	2045	قفصة	2861

انخفض عدد الجامعات التونسية ضمن تصنيفURAP حيث بلغ 10 جامعات سنة 2023 مقابل 11 جامعة في السنة التي سبقتها كما تراجع ترتيبها وحاصل نقاطها باستثناء جامعة جندوبة وتم تسجيل خروج جامعة القيروان من التصنيف.

وتعد عموما النتائج المحققة مرضية على اعتبار ان مسار التقدم في الترتيب ضمن هذا التصنيف متشعب تتداخل فيه عوامل مختلفة وأن تحقيق النتائج المرجوة يتطلب عملا متواصلا على المدى المتوسط والطويل باعتبار شدة المنافسة على الصعيد الدولي.

علما وأن الوزارة واصلت جهودها للتحسيس بأهمية انخراط الجامعات في ديناميكية تحسين ترتيبها في التصنيفات الدولية على اعتبار ان الترتيب يضمن مقروئيتها ويعد من عوامل تحسين ودعم الشراكات العلمية الدولية وجذب الطلبة الاجانب. وقد نظمت في هذا الإطار أيام تحسيسية وإعلامية حول تصنيف الجامعات غايته دفع الجامعات نحو مزيد التميز والإشعاع الدولي.

كما يتم العمل على التعاطي بجدية مع جملة من التحديات ذات التأثير على مؤشرات أداء منظومة البحث العلمي من خلال إيجاد حلول على المدى المتوسط والقصير.

أما في ما يتعلق بتصنيف الجامعات المرتبة ضمن ال1000 الأولى والجامعات المرتبة ضمن ال1500 الأولى فلم يتسنى تحقيق المراتب المنشودة رغم تقدم الجامعات في عديد المعايير المعتمدة في التصنيف غير أن الصبغة التنافسية بين الجامعات الدولية لم تمكن الجامعات التونسية من التقدم أكثر في الترتيب.

الإشكاليات والصعوبات:

لمواجهة بعض العوامل ذات التأثير المحتمل على تحقيق هذا الهدف عملت الوزارة على إيجاد الحلول السريعة واتخاذ مجموعة من الإجراءات لتجاوز الإشكاليات التي من الممكن أن تنتج عنها. وتتمثل هذه العوامل خاصة في:

- عدم توفر استراتيجية وطنية موحدة وشاملة للبحث التجديد،
- نظام دراسات الدكتوراه والمنح الخاصة بالمسجلين في مرحلة الدكتوراه غير ملائم وبحاجة للمراجعة من أجل تحقيق التميز والجودة،
- تقلص عدد الطلبة بمرحلة ما بعد الدكتوراه مع استثنائهم من التمتّع بمنحة التشجيع على الانتاج العلمي،
- تزايد وتيرة هجرة الباحثين التونسيين بمختلف شرائحهم العمرية،
- ارتفاع وتيرة إلحاق أساتذة التعليم العالي بالجامعات الأجنبية في إطار التعاون الفني مما أثر على تأطير طلبة الدكتوراه،
- عدم ذكر الباحثين التونسيين الملحقين بالجامعات الأجنبية لجامعتهم الأصلية عند نشر بحوثهم مما يؤثر على مؤشر الإنتاج العلمي لهذه الجامعات،

- ضعف التكوين في اللغة الإنقليزية لشريحة مهمة من الباحثين خاصة في ميدان العلوم الإنسانية مما يؤثر على قدرتهم على النشر في المجلات العلمية المحكمة،
- ارتفاع كلفة النشر في المجلات العلمية المحكمة بما يثقل كاهل الباحثين وهياكل البحث ويحد من نسق النشر للبحوث العلمية التونسية،
- ضعف مقروئية المجلات الوطنية وبطىء نسق فهرستها،
- محدودية إسهام الكفاءات التونسية بالخارج في النهوض بالمنظومة،
- آليات تمويل تنافسية ف ي حاجة للمراجعة وتقييم مدى نجاعتها،
- ضعف التمويل العمومي لهياكل البحث وضعف الموارد المتأتيّة من التفتّح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي،
- ضعف الموارد البشرية من تقنيين مختصين وباحثين متفرغين،

التدابير والإجراءات المتخذة:

تتمثل هذه الإجراءات المتخذة للحد من تأثير العوامل المذكورة في الآتي:

- إعداد استراتيجية وطنية للبحث والتجديد تشمل كل القطاعات المعنية
- إعداد تصور متكامل لتطوير دراسات الدكتوراه في إطار مقاربة تشاركية مع الجامعات والمؤسسات ومراكز البحث ومديري مدارس الدكتوراه ورؤساء لجان الدكتوراه بما يمكن من تقديم مقترحات تساهم في الرفع من جودتها وتعزيز دور مدارس الدكتوراه صلب المنظومة الوطنية للبحث العلمي. وقد تم، في هذا الإطار، الشروع في تطوير النصوص القانونية المنظمة لدراسات الدكتوراه ومنها الأمر عدد 2422 المؤرخ في 23 جوان 2008 المتعلق بالانتحال العلمي ،
- مراجعة منظومة المنح الخاصة بالمسجلين بمرحلة الدكتوراه لتستجيب أكثر لمتطلبات التميز،
- دعم التعاون والشراكة بين مدارس الدكتوراه التونسية والفرنسية في إطار العمل على الإنفتاح على التجارب الناجحة في تنظيم دراسات الدكتوراه والاستفادة منها.
- دعم الانفتاح على التجارب الرائدة فيما يتعلق بالبحوث التشاركية في دراسات الدكتوراه للاطلاع على النماذج المعتمدة في إنجاز أطروحات الدكتوراه بتمويل من المؤسسات في قطاع الخدمات.

- إعداد تصور متكامل حول حوكمة هياكل البحث بغاية ترشيد التصرف في ميزانيتها وتحسين طرق تسييرها وتشريك الكفاءات العلمية بالخارج في تطوير البحث صلبها والإسهام في تأطير الطلبة،
- إرساء برنامج بحث إيلافي في مجال الصناعة دعما لبحث علمي ذي قيمة مضافة عالية في هذا القطاع،
- تنظيم دورات تكوينية في اللغة الأنقليزية بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني لفائدة الباحثين خاصة في إختصاص العلوم الإنسانية والاجتماعية في إطار العمل على تحسين جودة تحرير وصياغة بحوثهم بما يمكنهم من النشر في المجلات العلمية المحكمة،
- العمل على وضع إستراتيجية لفهرسة المجلات الوطنية ودعم مقروئيتها على المستوى الدولي،
- مواصلة العمل على تطوير آلية عقود البحث لفائدة الحاصلين على شهادة الدكتوراه في سياق إضفاء المرونة على إبرام عقود ما بعد الدكتوراه وتحسين ظروف عمل الباحثين الشبان بتمكينهم من التغطية الاجتماعية ومن تأجير يتناسب مع مؤهلاتهم،
- تخصيص نسبة هامة من مجموع نفقات الإستثمار لهياكل البحث من مخابر ووحدات بحث ومدارس دكتوراه وذلك باعتبارها الإطار الأمثل لتطوير الأنشطة البحثية.
- دعم التمويل التنافسي لهياكل البحث من مخابر ووحدات بحث ومدارس دكتوراه المرتكز على معايير دقيقة تضمن شفافية توزيع الإعتمادات ويدعم تميزها وإشعاعها وجودة إنتاجها العلمي.
- دعم وتنويع الشراكات العلمية في المجالات ذات العلاقة بالأولويات الوطنية للبحث كالأمن الغذائي والأمن الطاقي والإقتصاد الأزرق (Sustainable Blue Economy Partnership والماء (all 4 Water) و PRIMA2،
- العمل على تحسين البنية التحتية للبحث العلمي بتخصيص الاعتمادات الضرورية للوحدات المشتركة للبحث ولصيانة التجهيزات العلمية ولتمويل البناءات...
-

<u>الهدف 2.2:</u> تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يتعلق هذا الهدف بتجسيد مخرجات البحث وتعزيز نقل المعرفة وتطوير الشراكة بين قطاع البحث وقطاع الإنتاج، للارتقاء بمساهمة منظومة البحث العلمي والتجديد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق الرفع من المحتوى المعرفي للأنشطة الاقتصادية ويدعم الانتقال نحو منوال تنموي قائم على المعرفة والذكاء.

المؤشر 1.2.2: نسبة تطور عدد مطالب براءات الاختراع الوطنية والدولية والمستنبطات النباتية

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة تطور عدد مطالب براءات الاختراع الوطنيّة	نسبة	%153	%109	% 9.8	%-11.82	%92.13	%5.2	2025
نسبة تطور عدد مطالب توسيع حماية براءات الاختراع على المستوى الدولي	نسبة	-		-	%100	%67	%25	2025
نسبة تطور عدد مطالب حماية مستنبطات نباتية	نسبة	-	% 0	%50	-	%100	%0	2025

خلال سنة 2023 حقق المؤشر نسبة إنجاز تتراوح بين 67% و 100% حيث تم تسجيل تطور على مستوى البراءات المسجلة على المستوى الدولي وحماية المستنبطات النباتية في حين انخفض عدد براءات الاختراع على الصعيد الوطني وتجدر الإشارة إلى صعوبة التقديرات لهذا المؤشر وذلك لصعوبة التنبؤ مسبقا بمآل النشاط البحثي الذي يمر بعدة مراحل قبل بلوغ مرحلة تسجيل براءة اختراع. كما تم تسجيل:

- تحسن نوعي في صياغة مطالب البراءات
- انخراط بعض مؤسسات التعليم العالي والبحث في الحماية عن طريق البراءات
- تطور التعاقد من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية وتثمينها لدى المؤسسات الجامعية والبحثية

خلال سنة 2023 ترجم من خلال ابرام العديد من العقود: كعقود الاشتراك في الملكية (12 مطلبا مودعا بالاشتراك بين المؤسسات فيما بينها أو مع شريك اقتصادي)، عقود الحفاظ على السرية، عقود بحوث تشاركية، عقود إحالة ملكية براءة، عقود الترخيص في استغلال براءة أو معارف فنية.

وهو ما سيأثر ايجابيا في الرفع من قيمة البراءة على المستوى العلمي والمالي.

أما فيما يتعلق بتوسعة حماية مطالب براءات الاختراع على الصعيد الدولي فقد تم سنة 2023 نشر مطلبين، الأول موضوع اشتراك في الملكية بين مركز بحث تونسي ومركز بحث أجنبي في إطار بحث تشاركي، والثاني على ملك مؤسسة تعليم عال تونسيا. كما تم ايداع 3 مطالب في مستنبط نباتي.

المؤشر 2.2.2: نسبة تطور عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي

وحدة القيس	انجازات 2021	انجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة تطور عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي	%18	%-0.61	%12.5	%15.43	%104	% 5	2025

بلغ العدد الجملي لاتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الهياكل العمومية للبحث بمؤسسات التعليم والعالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث 187 اتفاقية شراكة خلال سنة 2023 وذلك في إطار إنجاز عقود برامج البحث، وتنفيذ المشاريع المموّلة ضمن برامج تثمين نتائج بحث وآلية تنقل طلبة الدكتوراه MOBIDOC (طلبة الدكتوراه وحاملي الدكتوراه) وقد وصلت نسبة الإنجاز إلى حدود 104 %مقارنة بتقديرات نفس السنة ويعود هذا التطور إلى توجه الوزارة الرامي إلى تعزيز الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية بهدف الرفع من مساهمة منظومة البحث في انتقال الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد قائم على المعرفة والتجديد وقد توزعت الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي مع هياكل البحث حسب المؤسسات الراجعة إليها بالنظر وهيكل الإشراف كالتالي:

المؤسسات	عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي
مؤسسات تعليم عال وبحث تحت إشراف مزدوج	12
مؤسسات تعليم عال وبحث تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	108
مراكز بحث تحت إشراف مزدوج	26
مراكز بحث تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	41

المؤشر 3.2.2: عدد المؤسسات الناشئة المنبثقة عن برامج ومشاريع البحث والتجديد

وحدة القيس	انجازات 2021	انجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	1	7	2	0	0%	4	2025

يعدّ هذا المؤشر من المؤشرات الخصوصية حيث ترتبط التقديرات ارتباطا وثيقا بمدّة الإنجاز ودورة تمويل المشاريع التي تتطلب في الكثير من الأحيان مدة زمنية تفوق الفترة المخطط لها، كما يضاف إلى ذلك تعدد المخاطر المرتبطة بالجاهزية للنضج التكنولوجي للمشاريع ومدى تطورها وتقدمها، حيث تفشل 90 %من المشاريع الممولة في المرحلة الحرجة لسلم النضج التكنولوجي (TRL) والتي تعرف بوادي الموت (TRL7-TRL4) وهو ما يحول دون تنفيذ أنشطة البحث والتجديد للمشاريع وكما يؤخر مواعيد الانطلاق في إحداث المؤسسات المجددة وفق الجدول الزمني لخطة العمل المبرمجة . وخلال الفترة القادمة فإنه من المتنظر ان يعود نسق إنجار هذا المؤشر تدرجيا في التحسن حيث تعمل الوزارة في الإطار على مأسسة جملة من الآليات والبرامج وتسعى لإرساء إطار يحفز ويشجع على إحداث هذا الصنف من المؤسسات كما تعمل على تطوير خدمات الإحاطة والمساندة المسداة لحاملي المشاريع ووضع إطار مناسب لها وذلك ضمن مشروع قانون اقتصاد المعرفة.

أهم الإشكاليات والصعوبات:

- عدم دورية المسوحات الإحصائية المتعلقة بأنشطة البحث والتطوير صلب المؤسسات الاقتصادية بما من شانه أن يؤثر على دقة المعطيات التي تمكن من تقييم نتائج المجهود المبذول من قبل الوزارة لتحفيز هذه المؤسسات على الإستثمار في هذا المجال ومن قياس مدى فاعلية ونجاعة السياسات الوطنية والقطاعية المتعلقة بتحسين تأثير البحث والتطوير على الاقتصاد والتنمية،
- التكلفة المشطة لتوسعة حماية مطالب براءات الاختراع باعتماد معاهدة التعاون من أجل البراءات مع غياب دليل إجراءات يوضح تكفل الوزارة بمصاريف تسجيل توسيع الحماية بالخارج،

- ضعف حصة الباحثين من عائدات الاختراع،
- ضعف القيمة المسندة لبراءات الاختراع في تحديد معايير تقييم المسار المهني وإسناد منحة التشجيع على الانتاج العلمي،
- غياب إطار قانوني لهياكل التثمين والتجديد واستحثاث نقل التكنولوجيا،
- افتقار المؤسسات العمومية للتعليم العالي وبعض المؤسسات العمومية للبحث العلمي لهياكل وساطة محدثة بمقتضى نص قانوني واضح بها كفاءات مختصة في صياغة مطالب براءات الاختراع ومتمكنة من آليات التثمين.
- ضعف تفاعل الجامعات ومراكز البحث مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي،
- مشاركة ضعيفة للقطاع الخاص في تمويل أنشطة البحث والتجديد.

التدابير والإجراءات المتخذة:

- تخصيص جزء من الاعتمادات المرصودة لبرنامج تثمين نتائج البحث اللازمة بصفة سنوية وقارة، لتوسعة حماية مطالب براءات الاختراع على الصعيد الدولي وإعداد دليل اجراءات تكفل الوزارة بالمصاريف.
- اتخاذ الاجراءات اللازمة لمراجعة معايير التقييم عند الانتداب والترقية في المسار المهني وإسناد منحة التشجيع على الانتاج العلمي نحو الترفيع في العدد المسند لبراءات الاختراع (المودعة والمتحصل عليها) على الصعيد الوطني والدولي
- إنجاز مسح إحصائي يتعلق بأنشطة البحث والتطوير صلب المؤسسات الاقتصادية يهدف إلى:

- تركيز قاعدة معطيات حول المؤسسات الإقتصادية التي لها أنشطة بحث علمي،
- تحديد مجالات البحث العلمي التي تحظى بالتمويل الأكبر من قبل المؤسسات الاقتصادية،
- تحديد مساهمة المؤسسات الاقتصادية في تمويل أنشطة البحث العلمي،
- احتساب المؤشرات المرتبطة بالبحث والتطوير صلب المؤسسات خاصة على مستوى النفقات والموارد البشرية...

- تكوين فريق عمل يضم ممثلين عن الهياكل المعنية وعن المؤسسات الاقتصادية لدراسة أنجع السبل لدعم بحث تشاركي في دراسات الدكتوراه في خدمة الاقتصاد والمجتمع،
- تشجيع هياكل البحث على تكوين مجمّعات حول مشاريع بحوث أساسية استراتيجية أو تثمين نتائج بحوث مبتكرة وقابلة للتثمين يتم نقلها لحلقة الإنتاج أو قصد بعث مؤسسات

ناشئة مجددة، دعما لانفتاحها على النسيج الاقتصادي بغاية استجابة أنجع للحاجيات الاقتصادية والتنموية،

- مراجعة الأمر عدد2750 لسنة 2001 المتعلق بتقاسم عائدات استغلال براءات الاختراع أو الاكتشاف وذلك بالترفيع في حصة الباحث من هذه العائدات مع اقرار نسبة لفائدة بقية المخترعين من غير الباحثين
- مزيد التعريف بالتشجيعات الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية في إطار قانون المالية لستني 2021 و2023 والمتعلقة بتمويل مصاريف البحث والتجديد،
- توجيه برامج تمويل نتائج البحث التنموي إلى القطاعات الواعدة المصنفة أولوية وطنية تماشيا مع متطلبات والسوق والتنافسية،
- دعم هياكل الوساطة والربط وتطوير هيكلتها (محاضن مؤسسات، وحدات مختصة، مكاتب نقل التكنولوجيا) على مستوى الإطار القانوني وتوفير الاعتمادات والموارد البشرية الضرورية،
- وضع إطار قانوني يمكن من إحداث هياكل وساطة بالمؤسسات العمومية للتعليم العالي وبعض المؤسسات العمومية للبحث العلمي تتضمن كفاءات مختصة في صياغة مطالب براءات الاختراع ومتمكنة من آليات التثمين.
- تشبيك الوحدات المختصة لمراكز البحث بالأقطاب التكنولوجية والمكلفة بالتثمين والشراكة مع الجامعات والغرف المهنية وقطاعات الإنتاج والخدمات (UTCA , CONECT, UTAP).

2. تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

تم رصد اعتمادات دفع جملية لبرنامج البحث العلمي لسنة 2023 قدرها 183.461 أد وبلغت الاعتمادات المنجزة 171.165 أد أي بنسبة انجاز قدرها 93.30 %، حيث بلغت نسبة الإنجاز بالنسبة لنفقات التأجير 99.58 % ونفقات التسيير 104.54% ونفقات التدخلات 97.83 %. أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد بلغت نسبة الإنجاز 88.63 %.

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي :

جدول عدد 3: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

بحساب الأف دينار

بيان النفقات		ق م 2023	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		(1)	(2)	المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	65 100	64 828	-272	99,58%
	اعتمادات الدفع	65 100	64 828	-272	99,58%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	5 265	5 504	239	104,54%
	اعتمادات الدفع	5 265	5 504	239	104,54%
نفقات التدخل	اعتمادات التعهد	6 456	6 316	-140	97,83%
	اعتمادات الدفع	6 456	6 316	-140	97,83%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	153 304	87 504	-65 800	57,08%
	اعتمادات الدفع	106 640	94 517	-12 123	88,63%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**230 125**	**164 152**	**-65 973**	**71,33%**
	اعتمادات الدفع	**183 461**	**171 165**	**-12 296**	**93,30%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

جدول عدد 4: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (اع الدفع)

3- **بحساب الألف دينار**

الأنشطة والبرامج الفرعية	ق م 2023	انجازات 2023	الفارق	نسبة الإنجاز
برنامج فرعي 1 : هياكل وبرامج البحث العلمي	137 864	136 215	-1 649	98,80%
نـــــــــ 1: تقييم أنشطة البحث	0	64	64	
نـــــــــ 2: اعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث	33 269	32 322	- 947	97,15%
نـــ 3: اعداد وإدارة وتمويل برامج وانشطة البحث الوطنية	23 097	15 305	-7 792	66,26%
نـ4: اعداد وإدارة وتمويل برامج وانشطة التعاون العلمي الدولي	18 323	21 162	2 839	115,49%
نـــ7: تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال علوم المواد	4 887	4 846	- 41	99,16%
نـــ 8: تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال البيوتكنولوجيا ببرج السدرية	8 139	9 030	891	110,95%
نـــ 9: تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الطاقة	8 313	7 813	- 500	93,99%

نـــ A : تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال المياه	8 211	8 563	352	104,29%
نـــB: تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال البيوتكنولوجيا بصفاقس	6 966	10 248	3 282	147,11%
نـــ C: تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال التحليل الفيزيائي الكيميائي	6 096	6 510	414	106,79%
نـــD : تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الميكروإلكترونيك والنانوتكنولوجيا بسوسة	6 433	6 799	366	105,69%
نـــ E : تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الرقميات	3 350	3 234	- 116	96,54%
نـــ F : تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية	6 440	6 440	0	100,00%
نـ J الوكلة التونسية للتقييم والإعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي	140	60	- 80	42,86%
نـ Q : تنفيذ نشاط البحث العلمي في مجال علوم النسيج	460	0	- 460	0,00%
نـــ5: تنفيذ برنامج البحث العلمي في المجال الاقتصادي والإجتماعي	1 776	1 593	- 183	89,70%
نـ 6 :تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الحضارات والأديان	1 964	2 226	262	113,34%
برنامج فرعي 2 : المساندة والنهوض بأنشطة البحث	45 597	34 951	-10 646	76,65%
نـــ G: قيادة أنشطة تثمين نتائج البحث ونقل التكنولوجيا	4 735	1 239	-3 496	26,17%
نـــ I : الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي : النهوض بالبحث العلمي	1 587	1 587	0	100,00%
نـــ J : نشر الثقافة العلمية	411	48	- 363	11,68%
نـــ M : تركيز الأقطاب التكنولوجية وفضاءات التجديد	13 560	5 131	-8 429	37,84%
نـــ N : نشر الثقافة العلمية في مدينة العلوم	7 452	7 794	342	104,59%
نـــ O : نشر الثقافة العلمية في قصر العلوم	1 913	1 913	0	100,00%
نـــ H : التوثيق العلمي والإشتراكات الإلكترونية	14 756	16 876	2 120	114,37%
نـــ P : مركز النشر الجامعي	1 183	363	- 820	30,68%
المجموع العام	**183 461**	**171 165**	**-12 296**	**93,30%**

***دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

يبين الجدول تباين نسب الانجاز حسب الأنشطة حيث تجاوزت نسبة الاستهلاك الـ 100% بالنسبة لأغلب مراكز البحث,

في حين كانت نسبة تنفيذ الأنشطة الراجعة بالنظر لبعض البرامج الفرعية المركزية ضعيفة على غرار:

- تركيز الأقطاب التكنولوجية وفضاءات التجديد نظرا لتأخر الممول (البنك الأوروبي للاستثمار) في معالجة ملف مركز الموارد التكنولوجية بالقطب التكنولوجي بسيدي ثابت، وتعطل انطلاق نشاط مركز البحث في علوم وتكنولوجيا النسيج مما أثر سلبا على تنفيذ الصفقات المبرمة وبالتالي على صرف الاعتمادات التي تمت برمجتها.

- تثمين نتائج البحث وتسجيل براءات الاختراع نظرا لتأخر إطلاق برنامج المشاريع التشاركية حول الأقطاب التكنولوجية collabora باعتبار تواصل عمليات تقييم المشاريع الممولة سابقا في نفس الاطار وتقييم هذه الآلية ومعايير الإسناد.

- إعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية نظرا لتأخر اطلاق المجمعات الوطنية للبحث إلى سنة 2024.

أما في ما يخص قسم التسيير فقد تجاوزت نسبة الإنجاز 104 % حيث تم تحويل اعتمادات إضافية قدرها 269 أ د من قسم التأجير العمومي لكل من مركز البيوتكنولوجيا بصفاقس، مركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ومركز بحوث وتكنولوجيات المياه وذلك خاصة لتغطية النفقات الإلزامية

برنـامج "الخدمات الجامعية"

رئيسة البرنامج: السيدة أحـلام الدخـلاوي الشاطــر المديرة العام للشؤون الطالبية

تولت قيادة البرنامج منذ 2022

1- نتائج أداء البرنامج:

يهدف برنامج الخدمات الجامعية الى تأمين الإحاطة اللازمة بالطلبة اجتماعيا وصحيا على امتداد مسيرتهم الجامعية إلى جانب العمل عل إثراء تكوينهم الأكاديمي بتوفير الفضاءات والتجهيزات المناسبة لتعاطي مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية بما يساهم في نحت شخصية طالبية قادرة على الاندماج في المحيط المجتمعي وتكرس ثقافة العمل والمشاركة والمواطنة.

كما يتجه البرنامج إلى مزيد إكساب النجاعة والفاعلية بأداء مؤسسات الخدمات الجامعية بالاعتماد على الوسائل الرقمية للاتصال والتواصل وعرض الخدمات والاستفادة منها عن بعد، إلى جانب التكريس التدريجي لنظام الرقابة الداخلية بكل مسارات الخدمات الجامعية لضمان حسن التصرف والتحكم في المخاطر.

وفي هذا الإطار، انبنت أولويات البرنامج الاستراتيجية على تحقيق الهدفين التالين:

- ✓ التكفل بالطالب من خلال العناية بخدمات الإيواء عبر تحسين جودة السكن والرفع من طاقة الإيواء لمجابهة الطلبات المتزايدة على السكن العمومي ببعض الجهات والاستغناء عن آلية الكراء والتقليص من الاعتماد على المناولة وتحسين نسبة رضاء الطالب عن الأكلة الجامعية من حيث نوعيتها وتنوعها وسلامتها وكيفية تقديمها.
- ✓ تعزيز الراحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب عـبـر تنويع أفق الإحاطة النفسية والأنشطة الثقافية والرياضية والعلمية الموجه للطلبة التونسيين والدوليين داخل الفضاءات الجامعية، بما يسمح بتحسين نسب الإقبال وعدد المنتفعين من هذه الخدمات.

وقد قام البرنامج في هذه المرحلة، بتركيز العناية بخدمات الإيواء والإطعام الجامعيين، من خلال:

- توفير الظروف المريحة لإقامة الطالب بوضع المؤشرات المناسبة لمواصلة التخلي عن السرير الثالث بغرف السكن والرفع التدريجي من عدد مؤسسات الإيواء العمومي ذات الخدمات المتكاملة وظيفيا من مختلف الجوانب

- تطوير أنشطة الإطعام الجامعي من خلال الربط التدريجي لكل المطاعم الجامعية بمسار الإشهـاد وفق مواصفات " ISO 22000 " و"ISO 9001 " كمعايير دولية لمراقبة مستوى تحسين أنظمة إدارة الجودة والسلامة الغذائية والرفع من مستوى الأداء والحد من المخاطر المرتبطة بمختلف مسارات الإطعام.

وتعتبر نتائج الأداء للبرنامج إجمالا جيدة بالنسبة للأهداف المرجوة، فبالنسبة للهدف الأول المتعلق بتطوير أنشطة التكفل بالطالب فإنه وإن تم تسجيل ارتفاع في نسبة الغرف التي تأوي فعليا طالبا أو طالبين فقد شهد انخفاض طفيف في نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة مع المحافظة على نفس الجودة.

أما بالنسبة للهدف الثاني المتعلق بتعزيز الراحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب فقد تمت المحافظة تقريبا على نفس النسق فيما يتعلق بعدد الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية مع تسجيل ارتفاع في نسبة الطلبة المنخرطين في مختلف النوادي الثقافية والعلمية والرياضية، كما شهد كذلك ارتفاعا مهما لعدد عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية المنجزة.

كما باشر البرنامج انطلاقا من السنة الجامعية 2022-2023، الشروع في إدراج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى الخدمات الجامعية بعد القيام بتشخيص أهم الإشكاليات والعراقيل التي تهم القطاع من منظور النوع الاجتماعي وذلك من خلال تبني جملة من الأنشطة المتعلقة بالأثر الثالث من الخطة الوطنية المعتمدة في هذا الخصوص، وهي "تنفيذ سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل".

وفي هذا الإطار، تم العمل على تحسين نسبة الطالبات المقيمات المنخرطات بمختلف الأندية والأنشطة والتظاهرات الثقافية والرياضية والعلمية وأنشطة ريادة الأعمال وبعث المؤسسات.

كما عزز البرنامج جهوده بالحرص على تكريس مقاربة النوع الاجتماعي ضمن أهدافه الاستراتيجية من خلال تأكيد حضور المرأة الطالبة ضمن المؤسسات الثقافية والرياضية الجامعية وتعزيز أفق استفادتها من مختلف الخدمات.

وتساهم دار تونس بباريس كفاعل عمومي في تحقيق أهداف البرنامج عبر نشاط رئيسي يتمثل أساسا في إيواء الطلبة التونسيين المقيمين بباريس والإحاطة بهم عبر:

➢ ضمان ظروف إقامة جيدة للطلبة التونسيين المقيمين بالمبيت.

➢ تطوير الحياة الثقافية للطلبة المقيمين من خلال تنظيم مجموعة من الملتقيات الثقافية موسيقى وسينما وفن تشكيلي.

الهـدف الاستراتيجي 1.3: تطوير أنشطة التكفل بالطالب

يتعلق هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بالتكفل بالطالب، وذلك من خلال تحسين ظروف الإيواء سواء فيما يتعلق بجودة الإقامة وتوفير المستلزمات والتجهيزات الضرورية لها أو بتطوير جودة الأكلة المقدمة وتحسين ظروف توزيعها وإشهاد المطاعم الجامعية

وبالرجوع إلى القيم المنجزة بالنسبة لمؤشرات قيس الأداء يمكن اعتبار أنه تم تحقيق الهـدف الاستراتيجي المتعلق بتطوير أنشطة التكفل بالطالب من خلال القيمة المنجزة لمؤشر نسبة الغرف التي تأوي فعليا طالبا أو طالبين الذي سجل ارتفاعا مهما وصل إلى نسبة 99.16% ومؤشر نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة بنسبة 69,37% بالإضافة إلى تراجع نسبة تطور المطاعم الجامعية المؤهلة للانخراط في المسار الإشهادي الذي بلغ 78.79%

المؤشر 1.1.3: نسبة الغرف التي تأوي فعليا طالبا أو طالبين

وحدة قيس المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مئوية	% 82,12	%76,88	%75,75	%75,12	% 99,16	% 77,33	2025

سجل هذا المؤشر هذه السنة تراجعا طفيفا مقارنة بالسنة الماضية 2021-2022، حيث تراجعت نسبة الغرف الفردية والزوجية من 76,88 % إلى 75,12 % وذلك للأسباب التالية:

* الضغط على طاقة الاستيعاب ببعض الجهات نتيجة لتزايد الطلبات على الايواء وخاصة تزايد حالات المنتفعين بالسكن الاستثنائي لأسباب اجتماعية، وعلى سبيل المثال نشير أن طاقة الاستيعاب بالمبيتات العمومية بديوان الخدمات الجامعية للجنوب لا تغطي سوى 68 % من الاحتياجات وهو ما يدفع إلى العودة لاستعمال السرير الثالث خاصة ببعض المبيتات بجهة صفاقس والتعويل على المناولة في السكن.

* تواصل أشغال التهيئة ببعض المبيتات، وهو ما يجبر القائمون على السكن الجامعي ببعض الجهات على استعمال غرف الإقامة لأكثر من طالبين.

والملاحظ، أن التراجع الطفيف لهذا المؤشر نتيجة للأسباب المذكورة لا يمنعنا من إمكانية تحقيق القيمة المستهدفة لسنة 2025 خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الاستكمال الكلي أو الجزئي المنتظر لعدد من مشاريع التوسعة والتهيئة وعودتها إلى النشاط الكامل ودخول المبيت الجامعي بسليانة طور الاستغلال مع بداية السنة الجامعية 2023-2024.

ويـبدو هنا التركيز على مراعاة طاقة الإيواء بكل جهة في عملية التوجيه الجامعي، أكثر من ضرورة حتى نضمن التوزيع المحكم والمدروس لطلبات الإيواء حسب طاقة الاستيعاب بكل جهة.

المؤشر 2.1.3: نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة

وحدة قيس المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مئوية	%49,46	%54,73	%83,69	%58,06	%69,37	% 86,45	2025

يعتبر هذا المؤشر أيضا من المؤشرات الهامة لقيس مستوى جودة السكن الجامعي من خلال السعي إلى تدعيم كل مؤسسات الايواء بمعظم المرافق الصحية، والترفيهية والثقافية والرياضية.

ورغم التطور الذي تحقق بهذا المؤشر من 54,73% سنة 2021-2022 إلى 58,06% سنة 2022-2023، إلا أن هذا التطور لا يعكس حجم الطموحات المحددة بالتقديرات ذلك أن العديد من المبيتات قد شهدت تعطلا ببعض الفضاءات والقاعات كليا أو جزئيا بسبب تواصل أشغال التوسعة والتهيئة.

المؤشر 3.1.3: نسبة تطور المطاعم الجامعية المؤهلة للانخراط في المسار الإشهادي:

وحدة قيس المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مئوية	% 8,64	% 12,34	%15,66	% 12,34	% 78,79	% 27,71	2025

يكتسي هذا المؤشر أهمية قصوى بالنظر إلى إلمام المسار الإشهادي بكل الشروط الضرورية لجودة الإطعام خاصة فيما يتعلق بالسلامة الغذائية والأساليب الوقائية والأنشطة التكوينية لأعوان الطبخ في مجال إعداد الأكلة وتنوعها وظروف توزيعها.

والملاحظ وأن هذا المؤشر لم يتطور حيث لم يتم إضافة مطاعم جامعية أخرى للانخراط بالمسار الإشهادي، والحصول على المواصفة الدولية **Iso 22000** ، ويعود ذلك إلى كلفة الانخراط في عملية الإشهاد وما يتطلبه من تدخلات على مستوى التهيئة والتجهيزات والأعوان.

ومن المنتظر أن يتطور هذا المؤشر بعد استكمال الأشغال المتواصلة بعديد المطاعم الجامعية واستكمال الاستعدادات الأولية الضرورية التي يتطلبها الالتحاق بالمسار الإشهادي قبل التعاقد مع مكتب مختص للتأطير والمرافقة.

والجدير بالذكر وأن ديوان الخدمات الجامعية للوسط قد تحصل على الإشهاد الدولي في مجال نظام إدارة الجودة Iso 9001 ، وهي مواصفة تمكن من الارتقاء بالخدمات وتطوير أداء العمل بالمصالح والإدارات في مختلف مجالات تخصصها على مستوى الأساليب والتقنيات المعتمدة وكذلك على مستوى الرقابة والتدقيق والتحكم في المخاطر.

- **<u>المطاعم المنخرطة بالمسار الإشهادي في مجال نظام إدارة السلامة الغذائية (Iso 22000)</u>**

	المطاعم المتحصلة على الإشهاد	الديوان		المطاعم المنخرطة في مسار الإشهاد	الديوان
1	المطعم الجامعي بالمروج	**د.خ.ج للشمال**	1	المطعم الجامعي علي الدوعاجي	**د.خ.ج للشمال**
2	المطعم الجامعي بقليبية	**د.خ.ج للشمال**	2	المطعم الجامعي بسيدي بوسعيد	**د.خ.ج للشمال**
			3	مطعم الحي الجامعي فاقا باجة	**د.خ.ج للشمال**
			4	المطعم الجامعي سيدي ثابت	**د.خ.ج للشمال**
			5	مطعم الحي ج برج السدرية سليمان	**د.خ.ج للشمال**
			6	المطعم ج بالقطب التكنولوجي بسوسة	**د.خ.ج للوسط**
			7	المطعم ج علي النوري بصفاقس	**د.خ.ج للجنوب**
			8	المطعم ج ابن عرفة بقفصة	**د.خ.ج للجنوب**

الإشكالات والصعوبات المطروحة:

رغم أهمية المجهودات المبذولة على مستوى دعم البنية التحتية لقطاعي السكن والإطعام الجامعيين إلا أن الواقع الحالي لهذين القطاعين ما يزال يطرح العديد من الصعوبات ولعل أهمها:

- اضطراب الخدمات المسداة للطالب فيما يتعلق بالإقامة والإعاشة والحماية نظرا لتواصل النقص في الموارد البشرية بمؤسسات الخدمات الجامعية أمام غياب الانتدابات الضرورية لتعويض المغادرين والمحالين على التقاعد وخاصة الأعوان المختصين في التغذية والفنيين السامين للصحة وأعوان النظافة والحراسة.
- مواصلة الاعتماد على آلية المناولة واستغلال البنايات المسوغة لمجابهة النقص الحاصل في طاقة الايواء ببعض الجهات والمقدر بـ 10052 سريرا، رغم تدني مستوى الخدمات المطلوبة بالعديد منها وعدم إمكانية انجاز الاشغال المعمقة الضرورية لتحسين مستوى وظيفيتها، بحيث أصبح السكن بآلية المناولة يشكل حوالي 17,58 % من العدد الجملي للمقيمين وخاصة بديوان الخدمات الجامعية للجنوب الذي قارب فيه الاعتماد على هذه الآلية، نسبة ناهزت 32 %.

الديوان	عدد المقيمين بمبيتات المناولة	نسبة المقيميين عبر المناولة
ديوان خ ، ج للشمال	**1299**	**% 4,84**
ديوان خ ، ج للوسط	**3199**	**% 20,50**
ديوان خ ، ج للجنوب	**5554**	**% 31,57**
المجموع	**10052**	**% 16,75**

- افتقاد بعض المؤسسات المسوغة في إطار المناولة إلى أساسيات الحياة الطلابية خاصة الفضاءات الترفيهية كقاعات الرياضة وفضاءات التنشيط والمرافقة الصحية والنفسية.
- صعوبة تسويغ بنايات لإيواء الطلبة بالجهات التي تشهد ضغطا في طلبات السكن الجامعي العمومي مثل جهات جندوبة ونابل وزغوان بالإضافة إلى الصعوبات المتعلقة بتسييرها.
- نقص في أشغال الصيانة الكبرى ببعض المبيتات على غرار أشغال الطلاء وصيانة الأبواب والنوافذ وصيانة شبكة الكهرباء وشبكات تصريف المياه المستعملة وشبكات مياه الشرب.
- نقص المراقبة المخبرية للأطعمة الجاهزة بكافة المطاعم.
- تقادم البنية التحتية للعديد من المطاعم وتواصل عدم جاهزية مطعم الحي الجامعي عمر ابن الخطاب بقابس للسنة السادسة على التوالي.

- تأخر تسلم بعض البنايات الجديدة المحدثة بسبب تعطل الاشغال وإجراءات استلامها من طرف جميع المتدخلين رغم تدخل السلطات المركزية والجهوية المعنية بما يؤثر على طاقة استيعاب الايواء وعلى جودة الخدمات بالمؤسسات المعنية بالأشغال (الدواوين)
- الكلفة المشطة لإشهاد المطاعم وللأنشطة المستوجبة لتحقيق الشروط الأولية المضبوطة للانخراط بالمسار الإشهادي.
- عدم تعميم تركيز المنظومة الالكترونية لحجز وتوزيع الأكلة وتحصيل معاليم الاطعام لوجود صعوبات تقنية وهو ما يؤثر على ظروف توزيع الأكلة وبرمجة الكميات المناسبة للأكلات الموزعة.

- **التدابير والأنشطة التي يتعيــن القيام بها:**

- التنسيق بين جميع الأطراف المتدخلة لتقليص مدد استلام البنايات المحدثة أو المهيئة
- التخلي التدريجي عن المناولة وتسويغ البنايات وبرمجة بعض الإحداثيات الجديدة وخاصة بالجهات الداخلية التي تشكوا عجزا على مستوى طاقة الإيواء.
- تعميم تركيز المنظومة الالكترونية لتوزيع الأكلة الجامعية والحجز المسبق للانتفاع بها.
- انجاز منظومة الكترونية للتصرف في مخزون المطاعم الجامعية وتعميمها على كل مؤسسات الإطعام للتمكن من متابعة عمل المطاعم الجامعية.
- تدعيم المطاعم الجامعية بفنيين ساميين للتغذية قصد تطوير جودة الأكلة وتأطير الطباخين وتكوينهم.
- الإدراج التدريجي للمطاعم الجامعية المتبقية المبرمجة 2023-2025 بالمسار الإشهادي ضمن مشروع الميزانية.

المطاعم الجامعية المزمع إدراجها في مسار الإشهاد: 2023-2025			
1	المطعم الجامعي بوشوشة	08	المطعم الجامعي الواحات بقابس
2	المطعم الجامعي بالمكنين	09	المطعم ج الزياتين بصفاقس
3	المطعم الجامعي نيابوليس ينابل	10	المطعم الجامعي بسيدي بوزيد
4	مطعم الجامعي بالقصرين	11	المطعم الجامعي المنارة بقابس
5	المطعم الجامعي بزغوان	12	المطعم ج علي الشرفي بصفاقس
6	المطعم الجامعي بجربة	13	المطعم ج حسين الجزيري بمنوبة
7	المطعم الجامعي بالقيروان	14	مطعم الحي ج سيكافينيريا بالكاف

الهـدف الاستراتيجي 2.3: تعزيز الراحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بالراحة النفسية والتنمية الذاتية، ويهتم بجملة الأنشطة والخدمات التي تستهدف السلامة النفسية للطالب وتمكينه من كل دعائم الإقبال على ممارسة كل الأنشطة الثقافية والرياضية والمشاركة في مختلف التظاهرات المنتظمة للغرض والاستفادة منها،

وتعتبر نسب انجاز هذا الهدف هامة جدا وذلك باعتبار أن نسبة انجاز مؤشرات الأداء الخاصة بهذا الهدف تجاوزت 100 % إلا في مؤشر نسبة الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية التي تراجعت قليلا في حدود 85,31%

المؤشر 1.2.3: نسبة الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية (*)

وحدة قيس المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مئوية	%17,56	% 24,31	% 22,33	% 19,05	% 85,31	% 23,06	2025

(*): تم احتساب المستفيدين بالإحاطة النفسية المباشرة وعن بعد، عبر المنصة الرقمية ليصبح العدد الجملي **9911** +**1528** = 11439 منتفعا.

تعزز هذا المؤشر بالنتائج التي تحققت من خلال العيادات النفسية التي تؤمنها المنصة الرقمية للإحاطة النفسية عن بعد، حيث مكنت المنظومة من تأمين إحاطة على الخط لفائدة حوالي 1528 مستفيدا خلال السنة الجامعية 2022 - 2023 إلى جانب 9911 مستفيدا من مختلف أنشطة الإحاطة التي يؤمنها مباشرة فريق الأخصائيين النفسانيين الذي قام بحوالي 70 زيارة ميدانية للمبيتات والمراكز الثقافية الجامعية لتقديم جملة من التدخلات العلاجية والتحسيسية فضلا عن الأنشطة التي تشرف عليها باستمرار 84 خلية للإنصات والصحة والوقاية.

وبالعودة إلى النتائج المسجلة خلال السنة الجامعية 2022-2023، نلاحظ تراجعا على مستوى عدد المنتفعين مقارنة بالسنة الماضية من 14863 مستفيدا إلى 11439 مستفيدا، حيث لم يحقق المؤشر التقديرات المنتظرة إلا في حدود نسبة 85,31% وذلك نظرا للنقص في فريق الأخصائيين النفسانيين وتزايد عدد المقيمين إلى جانب حملات تحسيسية في الغرض.

علما أنه قد تم خلال سنة 2024 برمجة انتداب أخصائيين نفسانيين لتدعيم الفريق إلى جانب برمجة لقاءات ومحاضرات علمية تحسيسية ذات العلاقة بالمسألة النفسية والتي تستقطب أكبر عدد ممكن

من المستفيدين إلى جانب الحرص على المناوبة لاستقبال طلبات الخدمات النفسية عبر المنصة الرقمية ومزيد التعريف بها.

المؤشر2.2.3: نسبة الطلبة المنخرطين في مختلف النوادي الثقافية والعلمية والرياضية

وحدة قيس المؤشر	إنجازات 2021	انجازات 2022	تقديرات 2023	انجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مئوية	%18,26	31,41	% 26,04	% 31,71	% 121,77	% 28,34	2025

شهد هذا المؤشر تطورا ايجابيا سواء مقارنة بالسنة الجامعية التي سبقت 2021-2022، و على مستوى الانتظارات، حيث سجلت الإنجازات حوالي 121,77 %من التقديرات المحددة لهذا المؤشر بالنسبة للسنة الجامعية 2022- 2023.

ومن جهة ثانية، فاقت النتائج المحققة بنسبة المنخرطين بمختلف الأندية الثقافية والعلمية والرياضية القيمة المستهدفة والمنتظرة للسنة الجامعية 2024-2025، والمحددة بـ 28,34 % وهي نتائج جدّ ايجابية تعكس تحسّـــن نسبة الإقبال على الانخراط بالنوادي الثقافية والرياضية.

وتعود هذه النتائج للدور الإعلامي والتحفيزي الذي تقوم به مؤسسات السكن الجامعي والمراكز الثقافية الجامعية لإقناع الطلبة بأهمية المشاركة في مختلف برامج وأنشطة النوادي الفنية والأدبية وممارسة الأنشطة الرياضية التنافسية منها والترفيهية.

وتبقى النتائج المحققة قابلة لمزيد من التعزيز خلال السنوات القادمة خاصة بعد تحسن البنية التحتية للفضاءات الرياضية الجامعية وممارسة أنشطة رياضية ترفيهية على غرار رياضة الطبيعة والتي لا تستوجب الشروط الفنية للرياضات الجماعية التقليدية.

المؤشر3.2.3: عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية المنجزة

وحدة قيس المؤشر	انجازات 2021	انجازات 2022	تقديرات 2023	انجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	90	128	182	454	%249,45	215	2025

شهد هذا المؤشر تطوّرا هاما مقارنة بالسنة الجامعية المنقضية 2021-2022 حيث ارتفع عدد التظاهرات من 128 إلى 454 تظاهرة خلال السنة 2022- 2023 مسجلا فارقا ايجابيا ناهز 326 تظاهرة ومحققا بذلك نسبة انجازات تعادل 249,45% من حجم التقديرات المحددة لهذه السنة.

وبالعودة إلى أسباب التطور الايجابي لهذا المؤشر، وتضاعف النتائج المتحققة به والتي فاقت التقديرات وجاوزت مستوى القيمة المستهدفة لسنة 2025، نذكر بالخصوص عودة الأداء الطبيعي لأنشطة النوادي الثقافية والرياضية الجامعية بعد تجاوز أزمة انتشار فيروس كوفيد 19 وما فرضه من تعطل كامل لكل التجمعات والأنشطة الأكاديمية والثقافية والترفيهية والرياضية إلى جانب غزارة الأنشطة والتظاهرات الجمعياتية والحقوقية والصحية التي شهدت تنوعا وزخما في إطار التبادل الثقافي مع هياكل عمومية أخرى ذات العلاقة.

❖ **أهم الإشكاليات والنقائص:**

- تقلص الأنشطة الثقافية والرياضية بالمؤسسات وخاصة المراكز الجامعية للتنشيط الثقافي والرياضي لنقص في الاعتمادات المخصصة.
- التأثير السلبي لأشغال ومشاريع التهيئة والتوسعة للفضاءات المخصصة للأنشطة الثقافية والرياضية التي تستوجب غلق الفضاءات وقتيا في انتظار إتمام الأشغال.
- تواصل افتقار بعض الجهات الى مراكز جامعية للتنشيط الثقافي والرياضي ومواصلة نشاط بعض المراكز الثقافية الجامعية ببنايات على وجه الكراء.
- نقص في عدد الأخصائيين النفسانيين إذ يوجد 19 اخصائي على 93 مؤسسة إيواء جامعي و17 مركزا جامعيا للتنشيط الثقافي والرياضي.
- الافتقار إلى وسائل النقل الليلي للأخصائيين وكذلك لتنفيذ بعض التظاهرات الثقافية المشتركة بين المؤسسات.
- نقص في عدد الاتفاقيات المبرمة بين مؤسسات السكن الجامعي وأطباء الصحة نظرا للتعريفة المقدرة بـــ 15 دينار للحصة والتي تم رفضها من طرف عمادة الأطباء.
- صعوبة الإجراءات المتعلقة بخلاص المتدخلين والمؤطرين الخارجيين في المجال الثقافي والرياضي وعزوفهم عن العمل بالمؤسسات الجامعية بفعل تدني تعريفة خلاص حصة التنشيط.

❖ **التدابير والأنشطة التي يتعيــن القيام بها:**

- تيسير إجراءات التعاقد مع مسدي الخدمات في المجال الثقافي والرياضي لتشجيع الطلبة وتحفيزهم للإقبال على الأنشطة الثقافية والرياضية،
- برمجة ومناقشة انتقاء وسائل النقل والتجهيزات الضرورية لتنظيم التظاهرات الثقافية والرياضية وخاصة تلك المعدة لتطوير أداء المراكز الثقافية والرياضية الجامعية ضمن مشروع الميزانية.
- بناء مراكز جامعية للتنشيط الثقافي والرياضي خاصة بجهات باجة، والكاف، وسيدي بوزيد والمهدية، وبنزرت، والمنستير، وبن عروس،
- تنظيم ملتقيات تكوينية لمديري المراكز الثقافية الجامعية وبرمجة ومناقشة إنتدابات جديدة قارة في مجال التنسيق والتنشيط الثقافي والرياضي.
- تكثيف الدورات التكوينية للأخصائيين النفسانيين وتوفير فضاءات خاصة بالمبيتات لاستقبال الطلبة المقيمين وتحسين ظروف نشاطهم،
- التعاقد مع أخصائيين نفسانيين جدد بهدف الوصول التدريجي لنسبة أخصائي واحد لكل 1000 طالب.
- تنويع الاختصاصات الرياضية خاصة منها الفردية والرياضات الترفيهية التي لا تستدعي رصد إمكانيات مادية أو لوجستية ضخمة.

2-نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

تم رصد اعتمادات دفع جملية لبرنامج الخدمات الجامعية لسنة 2023 قدرها 429.067 أ د وبلغت الاعتمادات المنجزة 435.665 أد أي بنسبة انجاز قدرها 101.54%، حيث بلغت نسبة الإنجاز بالنسبة لنفقات التأجير 96.13 % ونفقات التسيير 132.44 % ونفقات التدخلات 96.95 % في حين بلغت 104.35 % بالنسبة لنفقات الاستثمار.

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد 3: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

بحساب الأف دينار

بيان النفقات		ق م 2023	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		(1)	(2)	المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	117 398	112 857	-4 541	96,13%
	اعتمادات الدفع	117 398	112 857	-4 541	96,13%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	51 892	68 728	16 836	132,44%
	اعتمادات الدفع	51 892	68 728	16 836	132,44%
نفقات التدخل	اعتمادات التعهد	229 777	222 774	-7 003	96,95%
	اعتمادات الدفع	229 777	222 774	-7 003	96,95%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	40 240	18 118	-22 122	45,02%
	اعتمادات الدفع	30 000	31 306	1 306	104,35%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**439 307**	**422 477**	**-16 830**	**96,17%**
	اعتمادات الدفع	**429 067**	**435 665**	**6 598**	**101,54%**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

جدول عدد 4: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (اع الدفع)

بحساب الألف دينار

الأنشطة والبرامج الفرعية	قانون المالية 2023	انجازات 2023	الفارق	نسبة الإنجاز
نـــــــــــ 1:قيادة الخدمات الجامعية والتصرف في المنح والقروض الجامعية	225 003	215 534	-9 469	95,79%
نـــــــــــ 2: الإقامة والأنشطة الطلابية بباريس	1 000	977	-23	97,70%
مجموع البرنامج الفرعي1: قيادة الخدمات الجامعية بتونس وبالخارج	226 003	216 511	-9 492	95,80%
البرنامج الفرعي 2: ديوان الخدمات الجامعية للشمال	97 874	101 892	4 018	104,11%
البرنامج الفرعي 3: ديوان الخدمات الجامعية للوسط	52 645	56 195	3 550	106,74%
البرنامج الفرعي 4: ديوان الخدمات الجامعية للجنوب	52 545	61 067	8 522	116,22%
المجموع العام	**429 067**	**435 665**	**6 598**	**101,54%**

***دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

حقق برنامج الخدمات الجامعية نسب انجاز عالية على مستوى الأنشطة تفوق في أغلبها 100 % وخاصة قسم التسيير حيث تم تحويل اعتمادات إضافية قدرها 19042 أ د وذلك في حدود 8500 أ د من قسم التأجير لبرنامج التعليم العالي وفي حدود 6255 أ د من قسم التدخلات لبرنامج الخدمات الجامعية (نشاط :قيادة الخدمات الجامعية والتصرف في المنح والقروض الجامعية) وفي حدود 4287 أ د من قسم تأجير برنامج الخدمات الجامعية لفائدة دواوين الخدمات الجامعية منها 10720 أد لمجابهة ارتفاع نفقات التغذية 6116 أد لتغطية النفقات الالزامية كما تم تحويل اعتمادات قدرها 2206 أد إلى كل من ديوان الخدمات الجامعية بالوسط وديوان الخدمات الجامعية بالجنوب لمجابهة نفقات المناولة في السكن.

.

برنـامج "القيادة والمساندة"

رئيس البرنامج: السيد محمد الظريف، المدير العام للمصالح المشتركة
تولى قيادة البرنامج منذ 24 فيفري 2023

1- نتائج أداء البرنامج:

يلعب برنامج القيادة والمساندة دورا جوهريا في تحقيق أهداف مهمة التعليم العالي والبحث العلمي باعتباره برنامجا أفقيا لدعم باقي البرامج العملياتية وهو ما يقتضي تركيز نظام حوكمة متطور يضمن تركيز أساليب تسيير وتصرف تهدف إلى تطوير الموارد المالية والبشرية للمهمة وذلك بالنظر الى الصعوبات والضغوطات المتواصلة التي تشهدها المالية العمومية كما يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى صمان نجاعة وفاعلية البرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها من قبل جميع هياكل ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالإضافة إلى تنمية الموارد الذاتية للمؤسسات و ترشيد التصرف المالي واللوجستي في المعدات والوسائل وتحسين استغلالها وتطوير الخدمات الإدارية المسداة للمواطن.

تولى البرنامج خلال سنة 2023 تحقيق أهم أهدافه الإستراتيجية بنسب مختلفة حيث يلاحظ تحقيق نسب هامة في مستوى تطوير حوكمة المهمة إذ تم الترفيع في نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات لهياكل القيادة بالوزارة بالإضافة الى التطور الملحوظ في السياسة الإتصالية للمهمة حيث تم تقريب خدماتها من المواطن والترفيع في خدماتها المسداة عن بعد أما فيما يتعلق بهدف تحسين التصرف في الموارد البشرية فالنتائج كانت متوسطة خاصة مع تراجع نسبة المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية وبالنسبة للهدف الثالث المتعلق بضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية فالنتائج تعتبر هامة خاصة أمام التحديات المالية التي عرفتها المالية العمومية.

أما فيما يتعلق بتعزيز حضور المرأة في مواقع القرار والمسؤولية بالوزارة فقد شهد تطوّرا طفيفا مقارنة بالتقديرات يرجع أساسا إلى ارتفاع عدد النساء من المديرين العامين بالإدارة

المركزية لكنه يشهد اختلال إذا ما تعلق الأمر بمراكز المسؤولية والقيادة صلب المهمة التي تتم فيها التسمية عبر الانتخاب على غرار رؤساء الجامعات، عمداء او مديري مؤسسة تعليم عالي.

وتتمثل التوجهات الاستراتيجية للبرنامج في :

- تقديم الدعم والخدمات إلى باقي البرامج والتنسيق فيما بينها لضمان تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وهو الغاية الأساسية لبرنامج القيادة والمساندة.

-دعم حوكمة المهمة وهياكل القيادة والاستشراف على مستوى الوزارة والمؤسسات الراجعة اليها بالنظر.

إرساء سياسة اتصالية ناجعة وترسيخها على مستوى الجامعات ومراكز البحث ودواوين الخدمات الجامعية مع إرساء نظام معلوماتي مندمج ورقمنه الخدمات المسداة.

-مواصلة التحكم في كتلة الأجور وتنمية قدرات الموارد البشرية وترشيدها .

- ضمان التوازنات المالية للمهمة مع تحسين التصرف في الموارد المالية خاصة أمام الصعوبات التي تعيشها المالية العمومية.

وتنبثق عن هذه التوجهات الأهداف الاستراتيجية التالية :

- تطوير حوكمة المهمة.
- تحسين التصرف في الموارد البشرية.
- ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية.

الهدف 1.4: تطوير حوكمة المهمة:

تكتسي القرارات والتوصيات الصادرة عن الهياكل القيادية بالوزارة أهمية كبرى نظرا لارتباطها بتجسيد سياسة المهمة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بالتالي فإن متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن هذه الهياكل يعتبر أمرا جوهريا يساهم في تشخيص أهم العراقيل المادية أو البشرية أو الهيكلية أو اللوجستية التي من شأنها عرقلة وتعطيل تنفيذ هذه القرارات بالتالي العمل على تجاوزها كما يعمل البرنامج على تطوير السياسة الاتصالية للوزارة والانخراط في المجهود الوطني والاستحقاقات الدولية المتعلقة بانفتاح الإدارة على المواطن وذلك من خلال تحسين التنسيق بين برنامج القيادة والمساندة وباقي البرامج العملياتية وتطوير السياسة الاتصالية

للمهمة وتطوير المنظومة المعلوماتية .

تعتبر نسب انجاز هذا الهدف هامة جدا وذلك باعتبار أن نسبة انجاز مؤشرات الأداء الخاصة بهذا الهدف تجاوزت 100 % .

المؤشر 1.1.4: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات هياكل القيادة بالوزارة:

وحدة القيس	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة
			(1)	(2)	(1)/(2)	2025
نسبة	46.1%	% 61	%62	66.6%	% 107.4	% 67

عرفت نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات هياكل القيادة بالوزارة بالمقارنة مع القرارات والتوصيات التي يتم ضبطها في اجتماعات هذه الهياكل (الهياكل القيادية بالوزارة التي سيتم احتساب قراراتها وتوصياتها هي مجلس الجامعات +لجنة الرقابة الداخلية + لجنة تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف) تحسنا يرجع أساسا إلى المجهود المبذول في متابعة قرارات مجالس الجامعات وتنفيذ قرارات وتوصيات لجنة تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

وتعتبر نسبة إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 هامة جدا اذ بلغت 107.4% وذلك يعود إلى الحرص على تنفيذ قرارات الهياكل القيادية بالوزارة لما لها من أهمية في تجسيد سياسة الوزارة في تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي لكن يبقى عدد القرارات التي تم تنفيذها مقارنة بمجموع القرارات والتوصيات التي تم اتخاذها صلب هذه الهياكل متوسط 66.6 % وهذه النسبة تعود أساسا إلى صعوبة تنفيذ بعض القرارات المتعلقة بتركيز منظومة الرقابة الداخلية والتي تتطلب مجهود كبير نظرا لتشعب بعض المسارات إضافة إلى غياب هيكل يعنى بمتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن مجلس الجامعات بالوزارة.

2.1.4: نسبة تطور مستعملي موقع الوزارة:

وحدة القيس	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة
			(1)	(2)	(1)/(2)	2025
نسبة	% 13	%15	% 17	% 18.3	% 107.6	% 21

شهد مؤشر تطور عدد مستعملي مواقع الوزارة ارتفاعا بين سنتي 2022 و2023 إذ يقدر عدد مستعملي الموقع الرسمي للوزارة خلال 12 شهر الماضية بـ 932,531 K مستعمل بينما يقدر عدد مستعملي صفحة الوزارة على فيسبوك بـ 720,469 K مستعمل.

ويعود تطور هذا المؤشر الى اهتمام المبحرين بنشريات الوزارة التي تهم الأسرة الجامعية من طلبة وإطارات التدريس وموظفين وعملة، حيث تمكن الوزارة عبر موقعها وصفحتها على الفيسبوك من نشر البلاغات والاحصائيات والمستجدات طوال السنة الجامعية.

وسيشهد مؤشر تطور عدد مستعملي مواقع الوزارة نموا خلال السنوات القادمة من خلال:

- العمل على تقديم معلومات أوفر على مستوى موقع الواب للوزارة والسهر على عمليات التحيين.
- مزيد التفاعل والتواصل مع متابعي صفحة الوزارة على فيسبوك وذلك عبر توضيح المعلومات المنشورة والإجابة على الأسئلة.

المؤشر 3.1.4: نسبة تنفيذ برنامج تطوير الخدمات عن بعد:

وحدة القيس	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة
			(1)	(2)	(1)/(2)	2025
نسبة	%44	%50	%54	% 54	% 100	%61

تتمثل استراتيجية الوزارة في أن تضع مجموعة من الخدمات الجديدة عن بعد أو تطوير وتحيين التطبيقات الموجودة سنويا وذلك لدعم مؤشر تطوير الخدمات عن بعد.

ففي سنة 2023 قامت ادارة الإعلامية بوضع عدد 6 خدمات من مجموع 11 خدمات مبرمجة وتتمثل هذه الخدمات في:

- تركيز البوابة الوطنية للبحث العلمي لفائدة الطلبة الباحثين والأساتذة. وهي منظومة وطنية تعمل على تثمين مكاسب البحث العلمي ونتائجه واشعاعه على الصعيد الدولي وتقديم الإضافة لفائدة كل المتدخلين.

www.recherche-tunisie.tn

- تركيز بوابة ايداع مطالب المعادلة عن بعد.

https://equivalence.rnu.tn

- تحيين التطبيقة الداخلية للتصرف في مطالب المعادلة
- برمجة خدمات واب (APIs) في نسخة الإنتاج ونسخة ما قبل الإنتاج لتبادل المعطيات تخص التسجيل الجامعي عن بعد وذلك لإدراجها بالمنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات التي يسهر عليها المركز الوطني للإعلامية (projet d'interopérabilité).

- تركيز موقع واب للاطلاع على نتائج المناظرات الداخلية الخاصة بترقيات السلك الإداري https://concours.mes.rnu.tn/resultats/index.php

- تحيين منظومة التصرف في المناظرات الداخلية الخاصة بترقيات السلك الإداري وذلك بإدراج طرق جديدة لاحتساب مجموع نقاط المترشحين

هذا ويعتبر هذا النسق ضعيف نظرا لأهمية تقريب الخدمات من المواطن خاصة وأن الشريحة الكبرى من المتعاملين مع الوزارة هم من الطلبة والأساتذة الجامعيين ونسبة التنفيذ لم تتجاوز

54 % وهي نسبة متوسطة أمام ما يتطلبه المجهود المنتظر لتركيز الإدارة الإلكترونية بالوزارة ويرجع ذلك أساسا إلى ضعف عدد الإطارات في اختصاص البرمجة وتعقيد دليل الإجراءات لبعض الخدمات الإدارية.

الصعوبات والإشكاليات:

- تشعب مسارات بعض الهياكل الإدارية يتسبب في بطئ تركيز منظومة الرقابة الداخلية بالتالي ضعف نسبة تنفيذ القرارات الصادرة عن لجنة تركيز منظومة الرقابة الداخلية بالوزارة.
- صعوبة متابعة مدى تنفيذ بعض قرارات وتوصيات مجلس الجامعات التي تمس أكثر من هيكل إداري وتمتد على عدة سنوات.
- غياب هيكل يعنى بمتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس الجامعات.
- تشعب دليل الإجراءات الخاص بكل خدمة مما يحد من سهولة إدراج هذه الخدمات عن بعد
- غياب لوحة قيادة خاصة بالموقع لجمع الإحصائيات وتحليلها حيث يقع حاليا الاعتماد على إحصائيات صفحة الفايسبوك واستغلال تقنيات"Analytic Google"
- مغادرة الإطارات المختصة في تطوير برمجيات الواب وتوقف الإنتدابات في الوظيفة العمومية.

- النقص في الموارد البشرية في ميدان الإعلامية المتخصصة والتصرف في الشبكات الإعلامية على مستوى الإدارة المركزية والمؤسسات الجامعية.

❖ **التدابير والإجراءات الخاصة بتفادي الصعوبات والإشكاليات:**

- تعزيز البنية التحتية ودعم خدمات التشبيك من خلال التغطية الواسعة بالويفي والألياف البصرية ، وذلك بتعميم الألياف البصرية وتركيز أجهزة البث ويفي بالمؤسسات الجامعية، المركبات الجامعية، مقر الإدارة المركزية وقاعات الاجتماعات وتجهيز قاعات الاجتماعات بأجهزة العرض والتواصل عن بعد والتسريع في تركيز منظومة السحاب الرقمي للتعليم العالي.
- تحسين الهوية البصرية وجمالية الموقع مع الحرص على مطابقته للمعايير الدولية في مجال الواب.
- إضافة خدمات جديدة على الخط
- مزيد التفاعل والتواصل مع متابعي صفحة الوزارة على فيسبوك وذلك عبر توضيح المعلومات المنشورة والإجابة على الأسئلة.
- مراجعة دليل الإجراءات الخاصة بكل خدمة مقدمة من الوزارة والعمل على تبسيطها والتخفيف منها لجعل توفيرها عن بعد ممكنا وفي أحسن الآجال.
- تركيز لوحة قيادة خاصة بموقع الوزارة لجمع الإحصائيات وتحليلها.
- التحيين الدوري لموقع الوزارة الرسمي وإعادة هيكلته.
- إدراج أنشطة تفاعلية بموقع الوزارة.
- نشر كل الوثائق والقرارات والمنشورات الخاصة بالوزارة.
- تأهيل وتدعيم الموارد البشرية المختصة في تطوير برمجيات الواب الذي يعتبر واحد من أهم العوامل التي ستمكن من المزيد من النجاعة في تحقيق القيمة المنشودة.

الهدف 2.4: تحسين التصرف في الموارد البشرية:

يندرج هذا الهدف في إطار التوجهات الوطنية الرامية إلى التحكم في كتلة الأجور مقارنة بالاعتمادات المخصصة للتنمية والمحافظة على التوازنات المالية للدولة مع العمل على تطوير العنصر البشري (التكوين، الإنتدابات الجديدة، تقدم المسار المهني...).

عرفت نسبة انجاز هذا الهدف لسنة 2023 تحسنا 89.9 % ممقارنة بسنة 2022 والتي بلغت 76.5 % لكنها تعتبر متوسطة وذلك باعتبار أن مؤشرات قيس الأداء الخاصة بهذا الهدف بلغت النتائج

التالية:

المؤشر 1.2.4: نسبة تنفيذ كتلة الأجور:

وحدة القيس	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة
			(1)	(2)	(1)/(2)	**2025**
نسبة	%99.74	% 97.6	%100.1	% 94.47	% 94.47	%100

شهدت نسبة إنجاز كتلة الأجور سنة 2023 تراجعا مقارنة بالتقديرات لتبلغ 94.47 % كما شهدت تراجعا مقارنة بإنجازات سنة 2022 التي بلغت 97.6 % وذلك للتأخير الحاصل في تنفيذ برنامج الإنتدابات والترقية نظرا للتأخير الحاصل في الإعلان عن هذه المناظرات.

المؤشر 2.2.4: نسبة المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية:

وحدة القيس	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة
			(1)	(2)	(1)/(2)	**2025**
نسبة	%14.32	%15	%20	% 17.08	%85.4	30%

يعمل برنامج القيادة والمساندة على تطوير كفاءات ومهارات ومعارف الإطارات وأعوان التنفيذ والعملة من خلال إطلاعهم على آخر المستجدات التقنية والتنظيمية وتعزيز قدراتهم على الاستشراف والتخطيط والتصرف في المتغيرات الإدارية بالإضافة إلى مزيد دعم لامركزية التكوين من خلال مساعدة الجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث العلمي ومركز النشر الجامعي ومركز الحساب الخوارزمي في إعداد برامجها التكوينية وتنفيذها وفقا للميزانيات المخصصة لها وذلك على غرار السنوات الفارطة.

وفي هذا الإطار شهد مؤشر نسبة المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية خلال سنة 2023 ارتفاع ملحوظا مقارنة بسنة 2022 وقد بلغت نسبة الإنجاز 85.4 % من التقديرات ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع عدد المنتفعين بالتكوين في الدورات التكوينية ذات الأولوية الذي بلغ عددهم

3231 عون مقابل 1500 سنة 2022 علما أن الوزارة والمؤسسات الراجعة لها بالنظر تولت تشريك 3231 منتفع بالتكوين في المجالات ذات الأولوية من جملة 6662 منتفع وهو ما يمثل 48.5 % من مجموع المشاركين في التكوين ومن بين مجالات التكوين في المجالات ذات الأولوية يمكن ذكر الرقمنة وتحويلات بيئة العمل، التصرف في المسار المهني للأعوان، الحوكمة ومقاومة الفساد، التصرف التقديري في الوظائف والمهن، البيانات المفتوحة، الرقابة الداخلية ورقابة التصرف، التدقيق الداخلي.....

هذا ورغما عن التحسن الملحوظ في نسبة المشاركين في الدورات التكوينية ذات الأولوية خلال سنة 2023 يوجد بعض الهياكل الإدارية لم يتسنى لها تنفيذ مخطط التكوين الخاص بها على غرار جامعات قرطاج ، منوبة ، المنستير وديوان الخدمات الجامعية للوسط ومركز النشر الجامعي.

❖ **الصعوبات والإشكاليات .**

- غياب مكاتب التكوين في بعض الاختصاصات أو عدم دقة كراسات الشروط الخاصة بالتكوين وهو ما يؤدي إلى إعلان بعض العروض غير مثمرة وفي بعض الحالات عدم استجابة مكاتب التكوين المشاركة في طلب العروض للشروط الفنية المدرجة بكراس الشروط الفني.
- ضعف تنفيذ البرامج التكوينية على مستوى بعض الجامعات ونقص في التكوين الداخلي مع محدودية الميزانيات المخصصة لتكوين الأعوان صلب بعض مراكز البحث.
- عدم وجود معايير دقيقة وشفافة في مستوى توزيع ومتابعة الساعات الإضافية.
- صعوبة إجراء مناظرات الإنتداب نظرا للعدد الهائل المتوقع للمترشحين خاصة بالنسبة لبعض الرتب.

❖ **التدابير والإجراءات الخاصة بتفادي الصعوبات والإشكاليات:**

- تركيز آليات متابعة الساعات الإضافية بمؤسسات التعليم العالي واعتماد الشفافية في توزيع منح التحفيز والتأطير.
- حث مختلف الهياكل على تكثيف الدورات التكوينية ذات الأولوية لما لها من طابع أفقي بين مختلف المهمات وذلك بهدف تجسيد السياسات العمومية للدولة وتطوير مهارات المتكونين وإلمامهم بالمستجدات الوطنية.

- عقد اجتماعات دورية مع المسؤولين عن التكوين بالجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث العلمي لتحسيسهم بأهمية التكوين في المجالات ذات الأولوية ودورها في تحسين وتطوير قدرات الأعوان الراجعين لهم بالنظر.
- الحرص على تنفيذ الدورات التكوينية على امتداد السنة من خلال ضبط روزنامة لتنفيذ الدورات التكوينية على امتداد السنة.
- تكثيف الدورات التكوينية عن بعد.
- اعتماد الإنتداب الأولي بالمناظرات الخارجية هن طريق تطبيقة إعلامية يتم إنجازها في الغرض.

الهدف الاستراتيجي 3.4: ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية:

يندرج هذا الهدف في إطار التوجهات العامة للدولة فيما يتعلق بالمالية العمومية للحد من نفقات التصرف وتوجيهها لفائدة نفقات التنمية وذلك في إطار الحوكمة الرشيدة والتشجيع على الإستثمار مما يساهم في الحفاظ على التوازنات المالية للدولة وذلك من خلال احكام تنفيذ ومتابعة الميزانية وتحسين نسبة استهلاك الاعتمادات وضمان ديمومة ميزانية المهمة وترشيد التصرف في الممتلكات وترشيد مصاريف التسيير والعمل على خلق فضاء ملائم للعمل.

سجل هذا الهدف نسبة انجاز هامة 96.8 %، رغما عن تراجع نسبة الإنجاز بالنسبة لنفقات الاستثمار كذلك الشأن لكلفة التسيير للعون والتي بلغت نسبة الإنجاز 98 % فيها وهذا يرجع خاصة إلى الارتفاع الكبير في أسعار المواد والخدمات المسداة للإدارة.

المؤشر 1.3.4: نسبة تنفيذ الميزانية:

وحدة القيس	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة
			(1)	(2)	(1)/(2)	2025
نسبة	% 99.6	%98.81	%99.8	% 95.48	% 95.67	%100

شهدت نسبة الإنجاز سنة 2023 تراجعا مقارنة بالتقديرات حيث بلغت حوالي 95.67 % حيث بلغت نفقات المهمة سنة 2023 ما قدره 2055.739 أ.د بينما بلغت الاعتمادات المرصودة

2153.000 أ.د لتبلغ نسبة الانجاز 95.48% وهذا التراجع سببه انخفاض نسبة انجاز ميزانية الإستثمار إلى 79.85% نظرا لتعطل انجاز مشروع نظام المعلومات والصفقات المتعلقة باقتناء التجهيزات والمعدات كذلك تراجع تنفيذ ميزانية التأجير إلى 94.5 % نظرا لتعطل انجاز برنامج الإنتدابات والترقيات في مقابل ارتفاع نفقات التسيير إلى 125 % و نفقات التدخل 101 % .

المؤشر 2.3.4: كلفة تسيير العون:

وحدة القيس	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة
			(1)	(2)	(1)/(2)	**2025**
عدد	5775د	6055د	5992د	6079 د	% 98	6500 د

بلغ المؤشر مستوى انجاز حوالي 98 % ويرجع هذا إلى ارتفاع كلفة مختلف المواد والخدمات المسداة لفائدة الإدارة في المقابل فان التقليص الكبير في كلفة التسيير قد يضر بظروف العمل وبالتالي بمردودية الأعوان.

❖ **الصعوبات والإشكاليات :**

- توجد عوامل خارجية تحد من سرعة انجاز بعض مشاريع الاستثمار مثل الاشكاليات العقارية وإجراءات الصفقات العمومية وعدم التزام بعض المقاولين والمزودين بالتزاماتهم التعاقدية.
- مصاريف التسيير لا تخص النفقات المتعلقة بالأعوان فحسب بل تخص كلفة جميع الخدمات بالتالي العديد من الخدمات لا يمكن التحكم في كلفتها (صيانة، ماء، كهرباء، لجان مناظرات ....)
- الارتفاع في كلفة التسيير للعون يرجع إلى الارتفاع في الأسعار التي تعرفها مختلف المواد والخدمات المسداة لفائدة الإدارة.
- عدم وجود تنسيق بين مؤسسات التعليم العالي في استغلال الممتلكات والتجهيزات .
- عدم وجود الموارد البشرية بالصفة الكافية في اختصاصات الصيانة

❖ **التدابير والإجراءات الخاصة بتفادي الصعوبات والاشكاليات :**

- الرفع في نسق انجاز مشاريع الاستثمار من جهة والحرص على دقة التقديرات بالنسبة لأقسام التأجير والتسيير والتدخل من جهة أخرى.

- مزيد ترشيد التصرف في الممتلكات وترشيد مصاريف التسيير والعمل على خلق فضاء ملائم للعمل
- توفير الموارد البشرية الكافية لمتابعة استغلال التجهيزات من ناحية العدد والاختصاص ضمانا لحسن استغلال هذه التجهيزات.
- تكوين مصلحة داخل كل مؤسسة تهتم بمتابعة حسن استغلال وصيانة المعدات والتجهيزات للضغط على مصاريف التسيير.
- مزيد التنسيق بين المؤسسات ذات النشاط المتشابه وخاصة مؤسسات دواوين الخدمات الجامعية ومراكز ومعاهد البحث للاستفادة من عقود الصيانة المشتركة.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

تم رصد اعتمادات دفع جملية لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2023 قدرها 41.412 أ د وبلغت الاعتمادات المنجزة 35.098 أد أي بنسبة انجاز قدرها 84.75 % حيث بلغت نسبة الإنجاز بالنسبة لنفقات التأجير 90.20%، في حين لم تتجاوز 74.94 % بالنسبة لنفقات التسيير، و72.55% بالنسبة لنفقات التدخلات. أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد بلغت 83.04 %.
وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد 3: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

بيان النفقات		ق م 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	18 796	16 954	-1 842	90,20%
	اعتمادات الدفع	18 796	16 954	-1 842	90,20%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	6 800	5 096	-1 704	74,94%
	اعتمادات الدفع	6 800	5 096	-1 704	74,94%
نفقات التدخل	اعتمادات التعهد	816	592	-224	72,55%
	اعتمادات الدفع	816	592	-224	72,55%

نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	4 000	17 477	13 477	436,91%
	اعتمادات الدفع	15 000	12 456	-2 544	83,04%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**30 412**	**40 119**	**9 707**	**131,92%**
	اعتمادات الدفع	**41 412**	**35 098**	**-6 314**	**84,75%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

جدول عدد 4: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (اع الدفع)

الأشطة والبرامج الفرعية	قانون المالية 2023	انجازات 2023	الفارق	نسبة الإنجاز
البرنامج الفرعي 1 : القيادة والمساندة				
قيادة الأنشطة المركزية	15 958	11 525	-4 433	72,22%
سياسة الموارد البشرية	2 485	1 922	-563	77,34%
التسيير الخدمات اللوجستية والبنايات والتجهيزات	11 320	7 896	-3 424	69,75%
نظام المعلومات	2 735	0	-2 735	0,00%
الوحدة العملياتية 4 مركز الحساب الخوارزمي / نظام المعلومات	8 914	12 868	3 954	144,36%
الوحدة العملياتية 5 مركز النشر الجامعي // النشر الجامعية	0	887	887	
المجموع العام	**41 412**	**35 098**	**-6 314**	**84,75%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

بلغت نسبة الإنجاز 144 % بالنسبة لمركز الحساب الخوارزمي حيث تم تحويل اعتمادات إضافية قدرها 1608 أد من قسم التأجير إلى قسم الاستثمار في حدود 608 أد من برنامج التعليم العالي و1000 أد من برنامج القيادة والمساندة وذلك لتسوية مصاريف تراسل المعطيات.

أما بالنسبة لنشاط تسيير الخدمات اللوجيستية والبنايات والتجهيزات فقد سجلت فواضل اعتمادات غير مصروفة نظرا لعدم خلاص مستحقات لجان المناظرات وذلك لتأخر تنفيذ برنامج الانتدابات والترقيات، وتعطل إجراءات بعض الصفقات المتعلقة خاصة باقتناء المعدات والتجهيزات.

في حين لم يتم تنفيذ الاعتمادات المرصودة لنشاط نظام المعلومات نظرا لأن المشروع لا يزال في مرحلة الدراسات.

بطاقة النوع الاجتماعي – إنجازات سنة 2023

أهم إنجازات المهمّة

تعمل مهمة التعليم العالي والبحث العلمي على المستوى الدولي والوطني في إطار جملة الالتزامات الدولية والوطنية في مجال ترسيخ مقاربة النوع الاجتماعي وتعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي ترجمة للإدارة الفعلية لتنفيذ هذه الالتزامات على أرض الواقع وللتكريس الفعلي للمساواة بين المرأة والرجل ومرجعية هامة لإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم للميزانية.

حيث تعتبر مهمة التعليم العالي والبحث العلمي فاعلا هاما في تنفيذ أثار هذه الخطة الوطنية لتساهم خاصة في تنفيذ كل من الأثر الثاني المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار، إضافة الى مساهمتها في تحقيق الأثر الثالث بخصوص وضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل.

وبالرغم من النتائج الإيجابية التي تم تسجيلها فيما يتعلق بالمساواة بين الاناث والذكور في الولوج إلى التعليم العالي كحق مكفول بالدستور، إلا أن القطاع يشهد العديد من الفوارق بين الجنسين. حيث أن المجهودات المبذولة في قطاع التعليم العالي من أجل ضمان المساواة وتكافؤ الفرص في التعليم بصفة عامة وفي الالتحاق بالتعليم العالي بصفة خاصة قد أتت أكلها وأدت إلى تفوق الاناث 66% من عدد المسجلين بالتعليم العالي وحوالي 70 % من خريجي التعليم العالي بالنسبة للسنة الجامعية 2202-2023 وهو انجاز هام على الصعيد الوطني ومقارنة بالبلدان المتقدمة كما تهمين الطالبات على مقاعد الدكتوراه مقارنة بالطلبة من الذكور، كما أن عدد الطالبات في شعب كالعلوم الاجتماعية والقانون تفوق بكثير عدد الطلبة من الذكور.

فإنه في المقابل تم تسجيل نسبة بطالة في صفوف صاحبات الشهائد العليا حيث بلغت 33% مقابل 12.3% خلال الثلاثي الرابع من سنة 2023.

كما ان حضور المرأة في التدريس والبحث العلمي سجل تطورا حيث تمثل النساء 55 % من إطار التدريس، حيث أن تكافؤ الفرص يعد أهم المبادئ التي ترتكز عليها منظومة التعليم العالي والبحث العلمي إلا أن نسبة النساء تبقى ضعيفة مقارنة بالرجال في رتبة من الصنف "أ" وخاصة رتبة أستاذ تعليم عال حيث بلغت 23% سنة 2022-2023 ورتبة أستاذ محاضر35% في حين بلغت نسبة الاساتذة الاناث برتبة مساعد 60% و56% أستاذ مساعد بالسنة الجامعية 2022-2023،حيث يسجل برنامج التعليم العالي ضعف تواجد الإطار البيداغوجي من النساء من الصنف "أ" وهو ما يفسر ضعف تمثيلية المرأة في المناصب الانتخابية في إدارة مؤسسات التعليم العالي مما يؤثر سلبا، لا فقط على مسار المهني للنساء من إطارات التدريس وإنما أيضا على وصولهن لمواقع القرار ومناصب القيادة بمؤسسات التعليم العالي ليمتد تأثيرها الي برنامج البحث العلمي حيث تعد سببا مباشرا في إشكاليات أخرى على غرار ضعف تواجد الاناث على رأس مراكز البحث الذي يندرج ضمن الأثر الثاني للخطة الذي يضمن الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات و المجالس المنتخبة و الهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني و الجهوي و المحلي.

فإنه تم التركيز ضمن خطة عمل برنامج التعليم العالي للفترة القادمة على الحد من إشكالية ضعف نسبة الاناث من إطارات التدريس من صنف أستاذ تعليم عال وأستاذ محاضر حيث يسجل القطاع ضعف تواجد الإطار البيداغوجي من النساء في الدرجات المتقدمة وهو ما أثمر ارتفاع طفيفا في عدد الاناث من إطار التدريس في الرتب المتقدمة "رتبة أستاذ تعليم عال وأستاذ محاضر" مقارنة بعدد الرجال بالسنة الجامعية 2022-2023.

اما بخصوص البحث العلمي فشجّع توفر هياكل بحث فاعلة الباحثات التونسيات على تحسين تموقعها وتطوير تواجدها في الأنشطة البحثية فتمكنت من تصدر قائمة الافريقيات والعربيات الرائدات في مجال البحث العلمي، بنسبة بلغت 55.1 % حسب التصنيف الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) للعام 2020، وهي النسبة الأعلى افريقيا وعربيا.

كماأن نسبة الباحثات في مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تصل الى 66 %، وهي نسبة تفوق ما تسجله بعض الدول المتقدمة في المجال التكنولوجي.

إلا ان هذه النتائج المتميزة في مجال البحث العلمي لا تخلو من هذه الفوارق بين الجنسين ففي حين يسجل عدد الإناث الباحثات مقارنة بعدد الذكور (57% بالسنة الجامعية 2022-2023)، إلا أن ذلك يقابله تباين كبير في عدد المشرفين على قطاع البحث العلمي حيث تعد نسبة المرأة على رأس هياكل البحث العلمي ضعيفة مقارنة بالرجال بالرغم من أهمية مشاركتها في أنشطة البحث حيث يلاحظ أن نسبة الرجال (75,3%) على رأس وحدات البحث توازي ثلاثة مرات نسبة المرأة 24,7% في سنة 2023. هذا الفارق الكبير في نسبة تواجد المرأة في وحدات البحث مقارنة بالرجال يتعزز كذلك في مستوى مخابر البحث حيث أن نسبة الرجال تصل إلى 77% خلال سنة 2023. كذلك هو الشأن بالنسبة للمسؤولين عن مدارس الدكتوراه فمن بين 38 مدرسة دكتوراه توجد 10 اناث على رأس هذه المدارس. وبالتالي يسجل القطاع ضعف عدد الاناث رئيسات وحدات بحث ورئيسات مخابر بحث.

أما بخصوص الخدمات الجامعية وبالرغم من المجهودات المبذولة و اعتبارا لأهمية مشاركة الطلبة والطالبات في مختلف الأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية بمؤسسات الخدمات الجامعية وعمق تأثيرها الإيجابي على الجانب النفسي ودورها الجوهري في تطوير شخصيتهم بما يمكنهم من الانفتاح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي وتسهيل اندماجهم في سوق الشغل ، فإنه تم تسجيل نسب ضعيفة لإقبال الطالبات على الأنشطة الثقافية والرياضية المنظمة بالمبيتات الجامعية حيث تبقى دون المأمول مقارنة بمجموع الطالبات المقيمات بالمبيتات الجامعية مما ينجر عنه ضعف التمكين الاقتصادي والاجتماعي والمالي للنساء وحقهن في العمل اللائق والأجر العادل وهو ما يندرج ضمن الأثر الثالث للخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي.

كما عملت المهمة على إفراد ذوي الاحتياجات الخصوصية مثل مكفولي الدولة بالتمتع الآلي بالسكن الجامعي طيلة دراستهم وتوفير الظروف الملائمة لإقامتهم بمؤسسات الإيواء من خلال تخصيص ممرات وفضاءات صحية ملائمة لوضعهم الصحي.

كمالا يخلو برنامج القيادة والمساندة من الفوارق بين النساء والرجال حيث يسجل ضعف نسبة الاناث على رأس المسؤوليات العليا بالمهمة على الرغم من التقارب النسبي بين

الجنسين حيث أن نسبة الرجال من الأعوان الإداريين والفنيين والعملة 53% مقارنة بنسبة الاناث، إضافة إلى ضعف نسبة الاناث مقارنة بالرجال بالخطط القيادية البيداغوجية خاصة إذا ما تعلق الأمر بمراكز المسؤولية والقيادة صلب المهمة التي تتم فيها التسمية عبر الانتخاب على غرار رؤساء الجامعات والعمداء ومديري مؤسسات التعليم العالي والبحث حيث أن نسبة حضور المرأة في المناصب العليا بالوزارة 18.8% شهدت تطوّرا طفيفا مقارنة بالتقديرات كما ستعرف هذه النسبة تقلصا خلال السنوات القادمة نظرا لتطور عدد الاناث المترشحين للمناصب العليا سنويا بالإضافة إلى برامج التكوين والمساندة في مجالات القيادة والادارة والتسيير لتشجيع الاناث للترشح لرئاسة الهياكل القيادية بالوزارة.

وبإعتبارأهمية تواجد الاناث بمناصب القيادة الذي يساهم في تعزيز تمكينهم ومساهمتهم في مواقع أخذ القرار وانخراطا في تحقيق الأثر الثاني المتعلق تعزيز مساهمة المرأة في مواقع القرار، فانه يتجه العمل ضمن برنامج القيادة والمساندة على الحد من اشكالية الفوارق بين النساء والرجال في الخطط العليا التي تتم عن طريق الانتخابات.

وفي هذا الإطار فإن إنجازات مهمة التعليم العالي والبحث العلمي المتعلقة بالنوع الاجتماعي تتمحور أساسا حول ما يلي:

الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي

الأثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومو اقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

تم التركيز ضمن خطة عمل برنامج التعليم العالي على الحد من إشكالية ضعف نسبة الاناث من إطارات التدريس من صنف أستاذ تعليم عال وأستاذ محاضر حيث يسجل القطاع ضعف تواجد الإطار البيداغوجي من النساء في الدرجات المتقدمة وانخفاض تمثيلية المرأة في المناصب الانتخابية في إدارة مؤسسات التعليم العالي من خلال أهدافها التي تسعى إلى تعزيز تواجد النساء من إطارات التدريس في الرتب المتقدمة: أستاذ تعليم عال وأستاذ محاضر الذي يندرج ضمن الأثر الثاني للخطة الذي يضمن الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات و المجالس المنتخبة و الهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني و الجهوي و المحلي.

حيث سجلت نسبة المدرسين النساء في رتبة أستاذ تعليم عال وأستاذ محاضر تطور طفيف من خلال السنة الجامعية 2021-2022 من 27.33 % إلى 28 %خلال السنة الجامعية 2022-2023 مقارنة بالرجال.

اما بالنسبة البحث العلمي، فقد مكن استثمار الدولة التونسية في التعليم العالي والبحث العلمي من تطوير البحوث العلمية بصورة جعلت المرأة التونسية تتميّز على الصعيدين الأفريقي والعربي في المجال إلا ان هذه النتائج الإيجابية من حيث نسبة مشاركتهن في مجال البحث العلمي لا يقابله ارتفاع مماثل في تمثيليتهن على رأس هياكل البحث.

حيث تبين الإحصائيات وجود تباين كبير في عدد المشرفين على قطاع البحث العلمي، في حين تمثل نسبة النساء 57%من مجموع الباحثين سنة 2023 إلا أن تمثيليتهن على رأس هياكل البحث لا تتجاوز نسبة 29.5 %سنة 2023 إلا أنها تعتبر في نسق تصاعدي مقارنة بانتظارات 2023 المقدرة ب 26%.

اما على بخصوص برنامج القيادة والمساندة، فتتميز مهمة التعليم العالي والبحث العلمي على مستوى الخطط الوظيفية من المراكز القيادية بوجود تفاوت من خلال تمكين المرأة من شغل الخطط الوظيفية التي تتم فيها التسمية المباشرة من قبل رئيس الإدارة حيث أن عدد المديرين العامين على مستوى الإدارة المركزية (9 رجال و5 نساء).

لكن هذا التفاوت يعرف اختلال إذا ما تعلق الأمر بمراكز المسؤولية والقيادة صلب المهمة التي تتم فيها التسمية عبر الانتخاب على غرار رؤساء الجامعات وخطة عميد او مدير مؤسسة تعليم عالي.

كما أن نسبة الاناث من رؤساء الجامعات والعمداء ومديري المؤسسات الجامعية والمديرين العامين بالإدارة المركزية بالنسبة للعدد الجملي لرؤساء الجامعات والعمداء ومديري المؤسسات الجامعية والمديرين العامين بالإدارة المركزية شهدت تطوّرا طفيفا مقارنة بالتقديرات بنسبة 18.8% حيث ان هذه النسبة ستعرف تقلصا خلال السنوات القادمة نظرا لتطور عدد الاناث المترشحين للمناصب العليا سنويا بالإضافة إلى برامج التكوين والمساندة في مجالات القيادة والادارة والتسيير لتشجيع الاناث للترشح لرئاسة الهياكل القيادية بالوزارة

- إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي:

الأهداف الاستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023	انجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	القيمة المستهدفة*
الهدف 1-1 تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميّز	**تعزيز تواجد النساء من إطارات التدريس في الرتب المتقدمة: أستاذ تعليم عال وأستاذ محاضر**	**نسبة المدرسين من النساء في رتبة أستاذ تعليم عال وأستاذ محاضر**	%28	%28.30	%101.07	%30

* تقديرات (ن+3) المضمّنة بالمشروع السنوي لأداء سنة 2023
** إنجازات 2023/ تقديرات 2023

- **التحليل:**

بلغت نسبة الإنجاز الخاصة بالمؤشر 101,07%، وهي نسبة يمكن اعتبارها مقبولة مقارنة بالتقديرات، حيث بدأ عدد النساء من إطار التدريس في رتبة أستاذ تعليم عال وأستاذ محاضر في الارتفاع مقارنة بعدد الرجال حيث بلغ 27.33 %خلال السنة الجامعية 2021-2022 من مجموع المدرسين في رتبة أستاذ تعليم عالي وأستاذ محاضر. وهذا يعود أساسا إلى ارتفاع عدد النساء في رتبة أستاذ تعليم عال ب 46 وأستاذ محاضرب32 عن طريق نتائج مناظرة الترقية التي تم فتحها بعنوان 2023.

وسيسعى برنامج التعليم العالي إلى تحسين هذا المؤشر بصفة تدريجية (بلوغ نسبة 30 % من مجموع المدرسين بحلول سنة 2025) مع توفير الظروف الملائمة للمدرسين النساء قصد مواصلة أبحاثهم كتوفير أكثر مرونة في التوقيت المخصص للتدريس والبحث للكفاءات النسائية قصد تمكينهم من تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والعائلية.

- إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي:

الأهداف الاستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023	انجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	القيمة المستهدفة*
الهدف 2-1 دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه	**تعزيز حضور النساء على رأس هياكل البحث: مخابر، وحدات ومراكز**	نسبة النساء على رأس هياكل البحث	%26	%29.5	%113.47	%28

* تقديرات (ن+3) المضمّنة بالمشروع السنوي لأداء سنة 2023
** إنجازات 2023/ تقديرات 2023

- **التحليل:**

شهد هذا المؤشر تطورا ايجابيا على مستوى الانتظارات، حيث سجلت الإنجازات حوالي 113,47 % من التقديرات المحددة لهذا المؤشر بالنسبة للسنة الجامعية 2022- 2023.

ومن جهة ثانية، فاقت النتائج المتحققة نسبة النساء على رأس هياكل البحث القيمة المستهدفة والمنتظرة للسنة الجامعية 2024-2025، والمحددة بـ 28% بنسبة إنجاز ناهزت 105,35 %، وهي نتائج جدّ ايجابية تعكس تحسّـــن حضور النساء على رأس هياكل البحث: مخابر، وحدات ومراكزوذلك يعود إلى الملتقيات التحسيسية التي تم تنظيمها من خلال تشريك الكفاءات العلمية النسائية في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والقطاعية واستقطاب الكفاءات النسوية وتشجيعهم على الترشح لرئاسة الهياكل العلمية.

كما يتوقع ان تشهد نسبة النساء تقدما خلال السنوات الثلاث القادمة نظرا للتطور الملحوظ لرؤساء هياكل البحث بين سنة 2020 وسنة 2022 من 22.8 % إلى 25.4 %.

ولبلوغ نسب أفضل، يسعى برنامج البحث العلمي إلى العمل على البرامج التحفيزية التي سيتم تنظيمها لتشريك الكفاءات العلمية النسائية في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والقطاعية واستقطاب الكفاءات النسوية وتشجيعهم على الترشح لرئاسة الهياكل العلمية وهو ما يبرر التطور النسبي خلال السنوات القادمة لمؤشر نسبة النساء على رأس هياكل البحث

البرنامج عدد 4: القيادة والمساندة

- إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي:

الأهداف الاستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023	انجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	القيمة المستهدفة*
الهدف 4-2 تحسين التصرف في الموارد البشرية	**تعزيز حضور المرأة في مواقع القرار والمسؤولية بالوزارة**	نسبة النساء على رأس المسؤوليات العليا بالوزارة	%18	%18.34	%101.88	%25

* تقديرات (ن+3) المضمّنة بالمشروع السنوي لأداء سنة 2023
** إنجازات 2023/ تقديرات 2023

- **التحليل:**

شهد هذا المؤشر تطوّرا طفيفا مقارنة بالتقديرات حيث سجلت الإنجازات حوالي 101,88 %من التقديرات المحددة لهذا المؤشر بالنسبة للسنة 2023 علما وأن عدد النساء من المديرين العامين بالإدارة المركزية يعتبر مرضي نسبيا 5 نساء مقابل 9 رجال لكنه يشهد اختلال إذا ما تعلق الأمر بمراكز المسؤولية والقيادة صلب المهمة التي تتم فيها التسمية عبر الانتخاب على غرار رؤساء الجامعات (11 رجال و3 نساء) وخطة عميد او مدير مؤسسة تعليم عالي حيث يبلغ عدد الاناث 34 مقابل 167 من الرجال بهذا المنصب.

علما ان من بين أسباب ضعف نسبة الاناث على رأس المسؤوليات العليا الخاضعة للانتخاب بالوزارة نجد:

- عدم وجود آليات تحفيزية تراعي الجانب الأسري تشجع الاناث على الترشح للمناصب العليا.

- رتب الرجال المترشحين للمناصب القيادية اعلى من رتب الاناث المترشحات باعتبار وصول الرجال أكثر من الاناث الى الرتب المتقدمة من إطار التدريس خاصة أستاذ تعليم عال واستاذ محاضر (72.66 %للذكور مقارنة بالإناث) مما يزيد في حظوظهم في الانتخاب.

- عدم تفرغ الاناث خلال فترة عمرية معينة للبحث واعداد ملفات التأهيل الجامعي للارتقاء إلى الرتب العليا نظرا للمشاغل الأسرية خاصة تربية الأطفال والتي توكل بصفة تكاد تكون حصرية للنساء.

- انخراط الرجال أكثر من النساء بشبكات العلاقات وأكثر مشاركة في التظاهرات والملتقيات العلمية مما يجعل ترشحهم أكثر يسرا وأكثر حظوظ.

-عدم إقبال النساء على الترشح للانتخابات لعدم التفرغ ولثقل المسؤوليات والثقافة الذكورية للمجتمع.

وستسعى الوزارة إلى تحسين هذا المؤشر بصفة تدريجية (بلوغ نسبة 25 % من العدد الجملي لرؤساء الجامعات والعمداء ومديري المؤسسات الجامعية والمديرين العامين بالإدارة المركزية بحلول سنة 2025) مع قرب الانتخابات الجامعية من خلال تحسين نسبة الاناث

على رأس المسؤوليات العليا الخاضعة للانتخاب وتحفيزهن للترشح لهذه المناصب وتنظيم دورات تكوينية في القيادة النسائية لصالح الإطارات العليا من الاناث (المديرات العامات وإطارات البيداغوجية) لدعم حضوضهن بالفوز في الانتخابات وتحفيز النساء التغلب على العقبات التي يواجهنها للوصول إلى مناصب قيادية لأنه يزيد من ثقة الطالبات بقدراتهن ويعززن طموحهن للوصول إلى مكانة متقدمة في سوق العمل

الأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

إن الانتفاع بالخدمات الجامعية لا يخلو من الفوارق بين الجنسين ففي الوقت الذي لوحظ فيه تجاوز عدد الإناث لعدد الذكور في العديد من الخدمات خاصة فيما يتعلق بالإيواء والذي يعود أساسا للتمييز الإيجابي لصالح الإناث في هذا المجال ولئن يبقى انخراط الطلبة والطالبات محدودا بصفة عامة فإن إقبال الطلبة على الأنشطة الثقافية والرياضية المنظمة بالمبيتات الجامعية يعد ضعيفا مقارنة بالطالبات.

باعتبار أهمية مشاركة الطالبات في الأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية بالمبيتات الجامعية نظرا لما لها من تأثير إيجابي على البعد النفسي وبناء شخصيتهن وتعزيز انفتاحهن على محيطهن الاجتماعي والاقتصادي وفرصهن في الاندماج في سوق الشغل الدي يندرج ضمن الأثر الثالث الخاص بالتمكين الاقتصادي والمالي للمرأة بالإضافة إلى ضمان حقوقهن في العمل اللائق والأجر العادل يسعى برنامج الخدمات الجامعية إلى تعزيز انخراط الطلبة المقيمين بالمبيتات الجامعية بالأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية من خلال تعزيز فرصهن للنساء للانخراط في الحياة المهنية و الحد من إشكالية ضعف انخراط الطلبة المقيمين بالمبيتات الجامعية بالأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية.

كماأن برنامج الخدمات الجامعية قد مكنت الطالبات من تمييز ايجابي تأكد بقرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المؤرخ في 18 جانفي 2016 والذي مكن الطالبات من حق التمتع بالسكن الجامعي لسنتين مقابل سنة وحيدة للطلبة الذكور، مما انعكس ايجابيا على

حضورهن بمؤسسات الإيواء خلال السنة الجامعية المنقضية بنسبة 74,17% من مجموع المقيمين واستفادتهن من الإحاطة النفسية بنسبة 71,78 % ومشاركتهن بمختلف النوادي الثقافية والرياضية والجمعياتية بحوالي 73,65 % من مجموع المنخرطين.

البرنامج عدد 3: الخدمات الجامعية

- إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي:

الأهداف الاستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023	انجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	القيمة المستهدفة*
الهدف 3-2 تعزيز الصحّة النفسية والتنمية الذاتية للطالب	**تعزيز انخراط الطلبة المقيمين بالمبيتات الجامعية بالأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية**	نسبة انخراط الطالبات المقيمات بالنوادي الثقافية والرياضية داخل المبيتات	%25	%31.66	%126.64	%30

* تقديرات (ن+3) المضمّنة بالمشروع السنوي لأداء سنة 2023
** إنجازات 2023/ تقديرات 2023

- **التحليل:**

شهد هذا المؤشر تطورا ايجابيا على مستوى الانتظارات، حيث سجلت الإنجازات حوالي 121,64 % من التقديرات المحددة لهذا المؤشر بالنسبة للسنة الجامعية 2022- 2023. ومن جهة ثانية، فاقت النتائج المتحققة بنسبة المنخرطات بمختلف الأندية الثقافية والعلمية

والرياضية القيمة المستهدفة والمنتظرة للسنة الجامعية 2024-2025، والمحددة بـ 30% بنسبة إنجاز ناهزت 105,53 %، وهي نتائج جدّ ايجابية تعكس تحسّـــن نسبة الإقبال الطالبات على الانخراط بالنوادي الثقافية والرياضية.

وتعود هذه النتائج للدور الإعلامي والتحفيزي الذي تقوم به مؤسسات السكن الجامعي والمراكز الثقافية الجامعية لإقناع الطالبات بأهمية المشاركة بمختلف برامج وأنشطة النوادي الفنية والأدبية وممارسة الأنشطة الرياضية التنافسية منها والترفيهية.

ويعتزم البرنامج السعي إلى تعزيز نتائج هذا المؤشرمن خلال استقطاب نسبة اكبرمن الطالبات المقيمات خلال السنوات القادمة لممارسة مختلف الأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية من خلال العناية بالبنية التحتية الرياضية (استكمال تهيئة واحداث الملاعب الرياضية المبرمجة بالمخطط) وتحفيز الطالبات على تعاطي الرياضات الفردية والدفاعية والفنية الترفيهية وتوفير الفضاءات الملائمة لأنشطة النوادي على غرار رياضة الطبيعة والتي لا تستوجب الشروط الفنية للرياضات الجماعية التقليدية.